ملامح النظام الأكاديمي المعاصر لدراسة الإدارة العامة في أوروبا

د. محمد عوض العربى *

مستلخص:

سعت الدراسة إلى التعرف على بعض أهم ملامح النظام الأكاديمي لدراسة تخصص الإدارة العامة في دول أوروبا بهدف الإلمام بالتوجهات الأكاديمية العامة في هذه البقعة المهمة من العالم الغربي حيث إسهاماتها في العناية بالحقل أسوة بمدارس الإدارة العامة الأمريكية، حيث أوضحت الدراسة بعض الملامح السائدة في مدارس وجامعات دول شرق ووسط أوروبا ، دول غرب أوروبا (المدرسة الإنجليزية ، الفرنسية ، الألمانية) ، نماذج دول شمال وجنوب أوروبا، وقد بينت الدراسة أن التجربة الأوروبية غنية ليس فقط على مستوى الممارسات الإدارية بالأجهزة الحكومية، وإنما على مستوى الحقل الأكاديمي النظري أيضاً، حيث كان للتنوع الكبير في جانب الممارسة أثره على تنوع البرامج الدراسية المعنية بدراسة الإدارة العامة، وبالرغم من ذلك تبذل العديد من المؤسسات والاتحادات والمدارس الأوروبية جهوداً عديدة في سبيل الوصول لتصميم برامج دراسية تحمل الطابع الأوروبي الخالص بما يتماشى مع روح الاتحاد وتجربته في التكامل الإقليمي على مختلف الأصعدة المؤسسية سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، وفي سبيل ذلك استعرضت الدراسة بعض الجهود المؤسسية المبذولة في سبيل تطوير رؤية موحدة لدراسة الإدارة العامة من منظور أوروبي، مع بيان بعض العوامل الدافعة والمعززة لهذا الاتجاه والصعوبات والمشكلات التي تواجهه، وكذلك بعض مناطق التجديد البحثي في مجال الفكر الأوروبي المعاصر لدراسة الإدارة العامة.

الكلمات الدالة: ***: نظام أكاديمي ، برامج الإدارة العامة، البرامج الدراسية الأوروبية الموحدة لدراسة الإدارة العامة.***

قائمة الاختصارات **Abbreviations**	
شبكة مدارس الإدارة العامة في دول شرق ووسط أوروبا *Network of Institutions and Schools of PA in Central and Eastern Europe*	***NISPAcee***

● مدرس بقسم الادارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مصر.

EPAN	*الشبكة الأوروبية للإدارة العامة* *The European Public Administration Network*
EAPAA	*الجمعية الأوروبية لاعتماد وجودة برامج الإدارة العامة* *The European Association for Public Administration Accreditation*
EPAMs	*برامج ماجستير الإدارة العامة الأوروبية* *European Public Administration Master's*
EMPA	*اتحاد برامج ماجستير الإدارة العامة الأوروبية* *The European Master of Public Administration consortium*
EIPA	*المعهد الأوروبي للإدارة العامة* *The European Institute of Public Administration*
TNPA	*شبكة برامج الإدارة العامة الأوروبية* *Thematic Network in Public Administration*
EGPA	*الجماعة العلمية الأوروبية للإدارة العامة* *European Group of Public Administration*

مقدمة:

تمثل الحالة الأوروبية في مجال دراسة الإدارة العامة نموذجاً علمياً ثرياً و جديراً بالدراسة والاهتمام، حيث لعبت المدارس الأوروبية والمعاهد والكليات المتخصصة سواء في مجال العلوم الإدارية أو المتخصصة في مجال العلوم الاجتماعية بوجه عام كالعلوم السياسية والقانون والاقتصاد وعلم النفس والاجتماع – لعبت كلها دوراً مهماً في إرساء دعائم الحقل والاعتراف به كمجال متخصص ومستقل في دراسة موضوعات إدارة الشأن العام والسياسات العامة والقطاع الحكومي وذلك بالتزامن مع إسهامات المدارس الأمريكية على امتداد الزمن والعقود السابقة من عمر الحقل، على الرغم من أن الدعوة لإنشاء علم للإدارة العامة هي دعوة أمريكية المنشأ بالأساس على يد العالِم الكبير(وودرو ويلسون 1887 م)، إلا أن هذا لا يمحي أو ينكر الأثر الكبير الذي ساهمت به مدارس الإدارة العامة الأوروبية في تطوير الحقل لاسيما إسهامات وأفكار عالم الاجتماع الألماني الشهير ماكس فيبر ودراساته عن البيروقراطية وأنماط السلطة، دراسات الفرنسي هنري فايول عن التقسيمات الإدارية وغيرهم ..، وجهود العالِم الاقتصادي الألماني لورنز فون ستين([1]) الذي يراه البعض أنه المؤسس الفعلي لحقل الإدارة العامة في أوروبا، إلى جانب الإسهامات المعاصرة لمدارس دول غرب أوروبا (الإنجليزية ، الألمانية ، الفرنسية).

من هنا جاءت فكرة الدراسة حيث اهتمام الباحث بدراسة بعض الملامح الرئيسية لدراسة تخصص الإدارة العامة في الحالة الأوروبية من الناحية الأكاديمية بهدف الوقوف على درجة تطور برامج

دراسة الإدارة العامة في المدارس الأوروبية والخريطة الانتشارية لهذه البرامج سواء في نماذج دول غرب أوروبا أو الشمال حيث نماذج الدول الإسكندنافية مروراً بدول شرق ووسط أوروبا، حيث الجهود والاتجاهات الحديثة لتطوير برامج دراسية في مجال الإدارة العامة التي تحمل الطابع الأوروبي الموحد تماشياً مع سياسات الاتحاد وفكرة التكامل الإقليمي بالكيان الأوروبي من ناحية، إلى جانب البرامج المحلية المنتشرة على صعيد جامعات ومدارس الدولة الواحدة من ناحية أخرى، وطبيعة المحددات والعوامل والأسباب التي دفعت الفكر الأوروبي المعاصر للتفكير في هذه المسألة، والكيانات المؤسسية الداعمة لهذا التوجه الحديث والجهود المبذولة لتحقيق هذا الغرض، مع الوقوف على بعض نقاط ومحطات التجديد في دراسات الحقل بالكيانات الأكاديمية الأوروبية من حيث المشروعات المستقبلية والأفكار البحثية وقضايا الممارسة الجديدة التي تشغل فكر الأساتذة والرواد والباحثين الأوروبيين ومراكز الفكر والرأي، وكذلك التعرف على بعض التحديات والصعوبات التي تواجه النظام الأكاديمي الأوروبي المهتم بتخصص الإدارة العامة في سبيل توحيد معايير أوروبية موحدة لدراسة برامج الإدارة العامة لاسيما على مستوى مرحلة الماجستير تماشياً مع طبيعة الوحدة الأوروبية ومؤسسات الاتحاد.

المشكلة البحثية

يعود الفضل في تطور علم الإدارة العامة كتخصص علمي مستقل إلى إسهامات كل من الفكر الأمريكي والفكر الأوروبي، وبالرغم من هيمنة النموذج الأمريكي على كثير من دراسات الإدارة العامة سواء من حيث المؤلفات أو المنشورات العلمية أو الحركة البحثية إلا انه لايمكن بأي حال من الأحوال إهمال أو تجاهل إسهامات المدرسة الأوروبية في تطور الحقل، خاصة مع تنامي اتجاه لإنشاء برامج دراسية أكاديمية في تخصص الإدارة العامة تحمل الطابع الأوروبي الخالص **Europeanization of Public Administration Studying**، بل والدعوة أيضاً (لتدويل) هذه البرامج سواء على مستوى الماجستير أو الدكتوراه أو بكلمات أخرى إكسابها صفة الدولية **Internationalization** وجعلها منافسة حتى للنموذج الأمريكي، وقد أثارت هذه المتغيرات شغف الباحث من حيث التساؤل حول العوامل والأسباب التي دفعت الكيان الأوروبي للتفكير في هذا الاتجاه وحجم الجهود المؤسسية التي تم بذلها للعناية بهذا التوجه مع الوقوف على بعض نقاط التجديد في دراسة الظاهرة الإدارية وقضايا الممارسة في الفكر الإداري الأوروبي المعاصر.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة للوقوف على عدة نقاط منها:

1. الملامح العامة لدراسة الإدارة العامة في نماذج ومدارس الإدارة العامة في أوروبا.
2. محددات فكرة التوجه الأوروبي لتوحيد معايير برامج دراسة الإدارة العامة.
3. ملامح البيئة المؤسسية الداعمة لتوجه إنشاء برامج أوروبية المعالِم لدراسة الشأن العام.
4. التجديد في الفكر الإداري البحثي الأوروبي والتحديات المحيطة به.

عرض الدراسات السابقة

توافرت لدى الباحث بعض الدراسات التي ناقشت الحالة الأكاديمية لحقل الإدارة العامة في الكيان الأوروبي ويمكن الإشارة لهذه الدراسات في إطار محورين أساسيين على النحو التالي:

المحور الأول الدراسات التي اهتمت بحالة الأنظمة الإدارية السائدة بدول شرق ووسط أوروبا ومن ثم انعكاساتها على دراسة الإدارة العامة بهذه الدول :

دراسة د. آية ماهر ، بعنوان " تجربة دول شرق ووسط أوروبا في إصلاح نظم الخدمة المدنية"([2])، حيث أشارت خلالها الباحثة إلى عدد من تجارب الإصلاح والتطوير الإداري بدول شرق ووسط أوروبا البالغ عددها 13 دولة تشمل ألبانيا، البوسنة–الهرسك، بلغاريا، جمهورية التشيك، إستونيا، جمهورية ماكدونيا، المجر، لاتفيا، ليتوانيا، بولندا، رومانيا، سلوفاكيا وسلوفانيا، حيث لم تبدأ عمليات الإصلاح والتطوير الإداري بأنظمة هذه الدول إلا بعد 1990 حيث تحررها من الحكم السوفيتي، في حين أن برامج الإصلاح في دول غرب أوروبا بدأت منذ 1960 على حد وصف الباحثة، ومع هذا فإن نماذج شرق ووسط أوروبا قد احتفظت لنفسها بطابعاً مميزاً كنتاج لفترة الحكم السوفيتي التي مرت بها وأنها لم تتأثر بالدرجة المطلوبة بالثورة العلمية والتكنولوجية التي حظيت بها دول غرب أوروبا، لكن على الصعيد الإداري بدأت تشهد بعض التحسن من خلال تلقي الدعم من منظمة التعاون الاقتصادي (OECD) والاتحاد الأوروبي في إطار برامج تحسين الحوكمة والإدارة الحكومية المعروفة ب SIGMA بدول شرق ووسط أوروبا خاصة ببدايات عقد التسعينيات، أما دراسة([3]) Juraj Nemec (edt.), Europeanization in Public Administration Reforms فقد سلطت الضوء على عدد من جهود الإصلاح والتطوير الإداري المتبعة في أجهزة الخدمة المدنية في عدد من دول شرق ووسط أوروبا وما لذلك من انعكاسات على حالة حقل الإدارة العامة في هذه النماذج، والمزايا والعيوب الناتجة عن انضمام بعض هذه النماذج لعضوية الاتحاد الأوروبي في ظل تجربة الاندماج السياسي والإداري والاقتصادي التي تعيشها دول الاتحاد، أما دراسة Katarína Staroňová & Gyorgy Gajduschek, , Public administration education

in CEE countries: Institutionalization of a discipline" (4) فقد رسمت بدورها إطاراً تحليلياً مميزاً أفاد الباحث في استشفاف ملامح حقل الإدارة العامة في عدد من دول شرق ووسط أوروبا مثل سلوفاكيا، سلوفينيا، المجر، إستونيا، جمهورية التشيك.. ، وقد توصلت هي الأخرى إلى أن نماذج دراسة الإدارة العامة في هذه الدول لم تصل بعد لمستوى النضج المطلوب على غرار النماذج السائدة بباقي دول أوروبا.

المحور الثاني: الدراسات التي اهتمت بطبيعة النظام الأكاديمي السائد بدول غرب أوروبا وطرح فكرة المنظور الأوروبي الموحد لدراسة تخصص الإدارة العامة:

منها دراسة Marleen Brans & Laurien Coenen ,The Europeanization of Public Administration teaching"(5) التي ناقشت فكرة غياب نمط موحد لبرامج دراسة الإدارة العامة بالجامعات الأوروبية، وأن النظام الأكاديمي الأوروبي قد عانى من هذه المعضلة منذ أكثر من 25 عاماً على الرغم من الجهود التنسيقية المشتركة بين دول الاتحاد لتحسين وتقريب الفجوات في سياسات التعليم العالي، كما تناولت الدراسة بعض الجهود المؤسسية الأوروبية في سبيل احتواء تلك الفجوة للتقريب بين المدارس الأوروبية وصولاً لملامح مشروع موحد لبرامج دراسة الإدارة العامة في أوروبا، لاسيما مشروع SOCRATES – ERASMUS ، والشبكة الأوروبية للإدارة العامة، في حين جاءت دراسة Jana Bertels, Geert Bouckaert, Werner Jann, "European Perspectives for Public Administration (EPPA)"(6) ، وهي عبارة عن دراسة مسحية إحصائية حاول من خلالها الباحثين تحديد بعض مناطق التجديد في حقل الإدارة العامة الأوروبي، مع تحديد بعض المشكلات والفجوات التي يعاني منها الحقل، مع محاولة لرسم صورة مستقبلية تحمل ملامح الإدارة العامة كعلم أوروبي المعالم، أما دراسة Tony Verheijen and Bernadette Connaughton, "Public Administration Education and Europeanization: Prospects for The Emancipation of a Discipline? "(7) فقد ساعدت الباحث على رسم إطاراً تحليلياً تاريخياً لتطور برامج دراسة الإدارة العامة في المدارس الأوروبية المختلفة، المدرسة الأنجلوساكسونية، المدرسة الفرنسية النابليونية، المدرسة الألمانية ، واتجاه دراسة التخصص في عدد من دول شرق ووسط أوروبا، في حين أن دراسة Shufeng Yan and Marleen Brans, "European Approaches to MPA Education: Convergence and Divergence"(8) قد أفادت الباحث في تسليط الضوء

على بعض الجهود المؤسسية للنهوض بحقل الإدارة العامة على صورته الأوروبية، بالإضافة للتطور التاريخي لدراسة هذه البرامج في سياق المدارس الأوروبية على اختلاف توجهاتها ومذاهبها وخلفياتها الدراسية، مع التأكيد على الطبيعة البينية لحقل الإدارة العامة بالتناغم مع سائر تخصصات العلوم الاجتماعية الأخرى خاصة العلوم السياسية والاقتصاد والقانون ومدرسة إدارة الأعمال وعلم النفس والاجتماع.

وقد أفاد الباحث من هذه الأدبيات والدراسات بشكل عام على النحو التالي:

- **النظرة شبه الشاملة والعامة لحالة حقل الإدارة العامة في نماذج دول الاتحاد الأوروبي.**
- **التمييز بين توجهات كبريات المدارس الأوروبية من حيث الخلفيات العلمية لتخصص دراسة الإدارة العامة في كل من المدرسة الإنجليزية، الفرنسية ، والألمانية.**
- **التعرف على أبعاد بيئة الإدارة العامة في نماذج دول شرق ووسط أوروبا وجهود التطوير المبذولة بها.**
- **التطور التاريخي لدراسة تخصص الإدارة العامة بالنظام الأكاديمي الأوروبي.**

في حين تتمثل مجالات الإضافة المتوقعة من هذه الدراسة لما سبقها من دراسات من خلال ما يلي:

- **الإشارة لفكرة الوصول لرؤية أو منظور أوروبي موحد لدراسة تخصص الإدارة العامة تماشياً مع روح الاتحاد الأوروبي.**
- **استعراض الجهود المؤسسية المبذولة لتحقيق رؤية أوروبية موحدة لدراسة تخصص الإدارة العامة.**
- **المشكلات التي تعتري عملية تحقيق الهدف السابق.**
- **بيان بعض مناطق التجديد في الفكر الإداري الأوروبي فيما يتصل بدراسة الموضوعات الجديدة لدراسة الإدارة العامة.**

التساؤلات البحثية

تنبع من المشكلة البحثية التي رسمها البحث عدة تساؤلات بحثية فرعية يمكن بيانها على النحو التالي:

1. **ما هي أبرز ملامح تطور برامج دراسة الإدارة العامة في المدارس الأوروبية؟**
2. **لماذا يتجه الفكر الأكاديمي الأوروبي لإنشاء برامج دراسية لتخصص الإدارة العامة خالصة الطابع الأوروبي؟**

3. ما هي الجهود المؤسسية الأوروبية الداعمة لاتجاه توحيد معالم دراسة الإدارة العامة ؟
4. ما أبرز نقاط التجديد في الفكر البحثي الإداري الأوروبي؟
5. وما هي التحديات التي تواجه فكرة توحيد معايير برامج دراسة الإدارة العامة؟

منهاجية الدراسة

* اعتمد الباحث في معالجة فكرة البحث على أسلوب تحليل المضمون الكيفي من خلال الرجوع إلى محتويات عدد من البرامج الدراسية المتخصصة في مجال الإدارة العامة بمدارس وجامعات عدد من دول الاتحاد الأوروبي بهدف تتبع مناطق الاستمرار والتغير في طبيعة الفكر الإداري الأكاديمي الأوروبي المعاصر تحديداً فيما يتصل بطريقة تناول ودراسة موضوعات الإدارة العامة، ومن ثم الوقوف على مناطق التجديد والصعوبات التي تواجه المدارس الأوروبية في طريق التطوير وتوحيد رؤية مشتركة لدراسة تخصص الإدارة العامة على صعيد الكيان المؤسسي الإقليمي الأوروبي الموحد.
* اعتمد الباحث على استخدام مصادر البيانات الثانوية والحديثة قدر المستطاع للوقوف على الصورة الحالية للقطاع الأكاديمي الأوروبي المتخصص في مجال دراسات الشأن العام والحوكمة والسياسات العامة، خاصة الدراسات المقارنة الحديثة لبرامج الإدارة العامة في بعض الجامعات والمدارس الأوروبية بدول شمال وشرق ووسط وغرب أوروبا.

تقسيم الدراسة

أولاً : تطور البرامج الأكاديمية لدراسة الإدارة العامة في أوروبا.
ثانياً : خريطة الدراسة الأكاديمية لتخصص الإدارة العامة في المدارس الأوروبية.
ثالثاً : فكرة الوصول لنمط أوروبي موحد لبرامج دراسة الإدارة العامة وتدويل هذه البرامج.
رابعاً: بعض الآليات المؤسسية الأوروبية الداعمة لاتجاه تصميم برامج أكاديمية لدراسة الإدارة العامة وأدوات التنسيق المشترك بين المدارس الأوروبية.
خامساً : بعض ملامح الاتجاهات الحديثة في الفكر البحثي الإداري الأوروبي.
سادساً : بعض التحديات التي تواجه الحركة الأوروبية الحالية في مجال تطوير حقل الإدارة العامة.

وفيما يلي تتناول الدراسة هذه الأفكار بمزيد من التحليل والعرض على النحو التالي..

أولاً : تطور البرامج الأكاديمية لدراسة الإدارة العامة في أوروبا

اقترنت البدايات الأولى للدراسة العلمية للإدارة العامة في القارة الأوروبية بدراسة

مفاهيم الدولة بوجه عام والعلوم السياسية والقانونية بوجه خاص، إذ تم إنشاء أول برنامج لدراسة العلوم الكاميرالية ([9]) في بدايات القرن الثامن عشر الميلادي في بروسيا (ألمانيا حالياً) وكان محور الاهتمام الأساسي ينصب حول أمور تنظيم الدولة بالمفهوم الواسع للدولة ككيان قومي موحد, كما أن دراسة العلوم السياسية والعلوم القانونية في فرنسا في القرن السابع عشر الميلادي قد لعبت دوراً مؤثراً في التمهيد لظهور تخصص الإدارة العامة كعلم نظري.

يرجع الفضل في ظهور برامج دراسية تعليمية مستقلة لدراسة الإدارة العامة في القارة الأوروبية تحديداً إلى مدارس دول أوروبا الغربية، لاسيما المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا الاتحادية، حيث ظهور أول برامج دراسية مستقلة عن العلوم والفروع المعرفية الأخرى لدراسة الإدارة العامة وذلك منذ ما يربو على خمسة عقود من الزمان (50 عاماً) أي حقبة الستينيات تقريباً من القرن العشرين، ذلك أن حقل الإدارة العامة بطبيعة الحال هو من الحقول "الناشئة" حديثة العهد إلى حد كبير بالعلوم الاجتماعية والإنسانية إذا ما قورنت بالعلوم السياسية (الفلسفة اليونانية والحضارة الأغريقية 2300 عام) أو علم الاقتصاد (آدم سميث 1776 م). ([10])

ومع الارتباط التاريخي لظهور الإدارة العامة كأجهزة حكومية مملوكة للدولة مع ظهور أول شكل من أشكالها، فقد عُدت الإدارة العامة جزءاً من علوم دراسة الدولة لاسيما العلوم السياسية، لذا كان من المنطقي الربط بين كلا الاتجاهين أي ربط الإدارة العامة كنشاط بالدولة، وربط علم الإدارة العامة كحقل دراسي بالعلوم السياسية، وفي سياق الحالة الأوروبية في التاريخ المعاصر نجد أنفسنا أمام ثلاث أنماط من الأنظمة المرتبطة بنشأة الدولة، فهناك النظام الأنجلو ساكسوني ويمثله المملكة المتحدة، وهناك النظام النابليوني وتمثله فرنسا، وهناك النظام الجرماني وتمثلة ألمانيا الاتحادية.([11])

أسفر التنوع في أنماط الحكم والإدارة وفقاً لتقاليد كل دولة أوروبية عن وجود تباين كبير في أساليب الإدارة العامة المتبعة داخل كل دولة أو داخل كل نموذج من هؤلاء ، وبطبيعة الحال كان من المنطقي أن تتباين محتويات البرامج والمناهج التعليمية لدراسة موضوعات الإدارة العامة، ففي النمط الأنجلو ساكسوني (بريطانيا وأيرلندا) تأتي برامج الإدارة العامة متأثرة إلى حد كبير بالمدرسة الاقتصادية ومدرسة إدارة الأعمال حيث البيئة الرأسمالية الصرفة، وفي النمط النابليوني (فرنسا) تتأثر برامج الإدارة العامة بالعلوم السياسية والقانون والسياسات الحكومية وعلم النظم السياسية أو علم دراسة الحكومات، حيث ساد هذا الاتجاه في العديد من نماذج دول غرب أوروبا (فرنسا، أسبانيا، بلجيكا)، أما النمط الثالث (ألمانيا) تأتي برامج الإدارة العامة

متأثرة بمفاهيم دولة القانون أو الدولة القوية والمدرسة القانونية الحقوقية التي سادت بدورها في العديد من دول القارة الأوروبية حتى فترة نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث كانت الإدارة العامة كجهاز حكومي هي بمثابة أداة قوية وصارمة لتطبيق القانون وتنفيذ السياسات العامة.

وبعد حقبة الحرب العالمية الثانية (منتصف الأربعينيات وبدايات الخمسينيات) بدأت برامج دراسة الإدارة العامة في أوروبا في التحول تدريجياً من الصبغة القانونية الجافة، إلى شكل أخرى جديد يميل أكثر لتغليب المدخل الإداري الاحترافي أكثر من مجرد دراستها من منظور المدخل القانوني الدستوري الرسمي المرتبط بنشأة الدولة مستفيداً في نفس الوقت من المداخل الأخرى التي غلبت على دراسة الإدارة العامة ، كمدخل العلوم السياسية والقانون والاقتصاد وإدارة الأعمال وعلم النفس وعلم الاجتماع .. وغيرها من العلوم الإنسانية والاجتماعية، وبهذا يمكن القول أن دراسة الإدارة العامة الأوروبية قد تحولت تدريجياً من الطابع القانوني الرسمي إلى طابع جديد يتسم بثلاث سمات رئيسية : ([12])

1. الطبيعة البينية Interdisciplinary: أي إمكانية دراسة علم الإدارة العامة كتخصص علمي من زاوية المدخل السياسي أو الاقتصادي أو إدارة الأعمال أو المخل النفسي السلوكي دراسة تامة على أن تكون المادة الأساسية للدراسة أو المفهوم المحوري محل التركيز هو مفهوم الإدارة العامة أو الجهاز الإداري نفسه كمادة أساسية للتحليل.
2. التعددية المعرفية Multidisciplinary: حيث إمكانية دراسة أي مجال معرفي من مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية المستقلة على أن يكون التحليل الإداري جزءاً من مادتها أو على الأقل إحد موضوعاتها محل النقاش أو الدراسة، وبالتالي الحديث عن تطبيقات للإدارة والسياسات العامة في إطار العلوم السياسية أو الاقتصاد أو علم النفس والاجتماع .. وغيرها.
3. الإدارة العامة كتخصص قائم بذاته Self-Standing Specialization مندرجاً في إحدى المدارس العلمية كالعلوم السياسية أو الاقتصاد أو القانون أو إدارة الأعمال، واعتباره تخصصاً دراسياً أكاديمياً قائماً بذاته بكامل استقلاليته ولكن في سياق مدرسة علمية أو كلية لا تحمل بالضرورة مسمى العلوم الإدارية.

تتسم عملية التغيير التي مر بها حقل الإدارة العامة في أوروبا بوجه عام بأنها عملية تغيير "تطورية" تراكمية تدريجية أكثر من كونها عملية تغيير"ثورية" جذرية ، فظهور أقسام مستقلة

لدراسة الإدارة العامة في أوروبا هي ظاهرة حديثة نسبياً بالرغم من أن دراسات الحوكمة والإدارة العامة ليست بجديدة على المجتمع الأكاديمي الأوروبي، بيد أن النظام الأكاديمي المعاصر لدراسة للإدارة العامة في أوروبا بدأ في النهضة فعلياً من بعد فترة الحرب العالمية الثانية على النحو التالي:

1. تم إنشاء معهد الدراسات السياسية في فرنسا عام 1945م وأعقبه المدرسة الوطنية الفرنسية للإدارة العامة ENA ، حيث كان لنشأتها إحداث نقلة نوعية في أنظمة الالتحاق بالجهاز الحكومي الفرنسي وأجهزة الخدمة المدنية الفرنسية بوجه عام، حيث كان الانتساب لهذه المدرسة وتلقي التأهيل العلمي اللازم بها شرطاً أساسياً لاستقطاب المورد البشري العامل بالأجهزة الحكومية الفرنسية إلى جانب الإلمام بالمعرفة القانونية، هذا إلى جانب قيام معهد العلوم السياسية بإنشاء قسم مستقل بالإدارة العامة ذو حيثية ومكانة بارزة، تلاه عدد كبير من الأقسام الأخرى المتخصصة في الإدارة العامة في العديد من الجامعات الفرنسية.
2. وفي الفترة من منتصف الخمسينيات وحتى بداية السبعينيات من القرن العشرين (1955 – 1970) تم إنشاء العديد من أقسام الإدارة العامة بعدد من الجامعات الأوروبية تحديداً في كل من إيطاليا، فنلندا، ألمانيا، بلجيكا، المملكة المتحدة، ومن ثم بدأت عملية الحد من غلواء الطابع القانوني الرسمي إلى الطابع العملي لأجهزة الخدمة المدنية الأوروبية من خلال تعزيز المهارات الإدارية الاحترافية والمهنية للعاملين بهذه الأجهزة والكيانات الحكومية، بالتالي التحول من الطابع القانوني الذي هيمن على الأداء الإداري الأوروبي لعقود طويلة إلى الطابع المهني الاحترافي العملي بمفاهيم الإدارة الحديثة، وقد كان لتقرير لجنة فولتون الصادر عام 1968م بالمملكة المتحدة أثراً كبيراً للتحول في ذلك الاتجاه بالدعوة إلى احترافية الأداء المهني المبني على تعزيز قدرات العامل العلمية والتحليلية.
3. تلا ما سبق موجة جديدة من التطور في مستهل عقد الثمانينيات 1980م مع تأسيس برامج جديدة مستقلة لدراسة الإدارة العامة في كل من هولندا وأيرلندا والبرتغال، إلى جانب ذلك فقد أضفى تأسيس برامج الإدارة العامة المستقلة بالجامعات الفرنسية واليونانية والأسبانية المزيد من الاستقلالية العلمية على مجال دراسة الإدارة العامة كمجال أو حقل دراسي معترف به رسمياً داخل الكيان الأوروبي.
4. وبحلول منتصف الثمانينيات والتسعينيات وبداية الألفية الثالثة ومع موجة الإدارة العامة الجديدة NPM بدأت برامج الإدارة العامة التقليدية في تطوير فرضياتها العلمية بالاتجاه شيئاً فشيئاً نحو مدارس إدارة الأعمال وبرامجها الدراسية لدمج الكثير من فرضياتها ومفاهيمها العلمية وتأسيس روابط مشتركة فيما بينها وبين اتجاه الإدارة العامة لا سيما في حالة المملكة المتحدة وأيرلندا وهولندا وفنلندا تماشياً مع برامج الخصخصة والتحول الكامل نحو آليات القطاع

الخاص والسوق.([13])

5. ومن الجدير بالذكر أنه قبل بداية الألفية الثالثة (حقبة التسعينيات) كانت منظومة برامج دراسة الإدارة العامة تفتقر بشكل واضح للصبغة الأوروبية المتلائمة مع جانب الوحدة الأوروبية الناشئة وروح الاتحاد وسياساته ومؤسساته الموحدة، أما الآن وبعد مُضي أكثر من 25 عاماً، استجابت تقريباً نصف البرامج الدراسية في الجامعات الأوروبية لهذا البُعد، وأخذت على عاتقها لدي تصميم مقرراتها مراعاة هذا التوجه الوحدوي بعد أن كان غائباً بشكل لافت للنظر في برامج دراسة الإدارة العامة بالمدارس الأوروبية، مع الأخذ في الاعتبار مراعاة بُعد الثقافة عبر القومية في نطاق الإقليم الأوروبي، إلى جانب التحسين المستمر لبيئة البحث العلمي في القارة الأوروبية خاصة في مجال الإدارة العامة، وتحسين مهارات البحث العلمي ومنهاجياته لدى الباحثين والطلاب الشباب والفئات العمرية المتفاوتة من الملتحقين بهذه البرامج، كما أنها قد أولت عناية خاصة بالمقررات المعنية بتعليم مناهج البحث وطرقه ومهاراته وجعلتها في القلب من تصميم برامجها الدراسية سواء على مستوى البكالوريوس أو برامج الدراسات العليا، وقد كان لجعل بيئة العمل الحكومي والوقع العملي حيث مشكلات الأجهزة الإدارية الحقيقية بمثابة جزءاً لا يتجزأ من بنية البرامج والمقررات، مما كان له أثر إيجابي بعض الشيء للحد من الفجوة بين النظرية والممارسة في الفكر الإداري الأوروبي المعاصر خاصة في ظل بيئة تتسم بالتخصص الشديد، والبحث العلمي الممنهج، على الرغم من أن تلك المعضلة لم تجد لها حلاً جذرياً بعد، على الأقل في السياق الأوروبي بشهادة العديد الأساتذة والخبراء.([14])

ثانياً : خريطة الدراسة الأكاديمية لتخصص الإدارة العامة في المدارس الأوروبية

تختلف مجالات اهتمام علم الإدارة العامة على صورته الأوروبية باختلاف نموذج الدولة، ذلك أنه لاتوجد قواعد صالحة للعمل في كل زمان ومكان، كما نستطيع أن نتلمس وجود أو اندماج تخصص الإدارة العامة في قلب العديد من المدارس والتخصصات العلمية سواء من إدارة أعمال أو الاقتصاد أو العلوم السياسية أو القانون في قلب الحالة الأوروبية، مما يعكس معها بقوة الطبيعة البينية لحقل الإدارة العامة على الأقل داخل الإقليم الأوروبي.([15])

فلقد شهد تخصص الإدارة العامة في قارة أوروبا العديد من المسميات المعبرة عن حالة الحقل والتغيرات التي لحقت به حيث تتباين وتتفاوت هذه المسميات للأقسام أو حتى المدارس العلمية المعبرة عن تخصص الإدارة العامة، بداية من الإدارة العامة **PA (Public Administration)** حيث الإدارة الحكومية في صورتها الكلاسيكية كما عبر عنها نموذج ماكس فيبر، مروراً بعقد

الستينيات حيث تغير المسمى داخل الجامعات الأوروبية لاسيما المملكة المتحدة تأثراً بتوجهات المدرسة الأمريكية حيث تحول المسمى إلى السياسات العامة PP (Public Policy schools) إلى جانب تغليب لغة التحليل الكمي والعناية بمخرجات السياسات العامة والبرامج الحكومية وتأثيرات السياسات المتبعة على المجتمع، وبعد ذلك بما يقرب من 20 عاماً أي بدايات الثمانينيات تغير المسمى إلى PM (Public Management) حيث الإدارة العامة الحكومية بأساليب القطاع الخاص أو قطاع الأعمال، ثم ظهر مفهوم الإدارة العامة الجديدة New Public Management (NPM) تعبيراً عن مصالح المواطن تغير النظرة نحوه كمالك للخدمة العامة وليس مجرد متعامل سلبي متلقي للخدمة إلى جانب تغليب مسألة العدالة الاجتماعية في السياسات، ثم تغيرت المسميات إلى مفهوم الخدمة العامة الجديدة أوNPS New Public) (Service في إشارة لدور أكثر إيجابية للمواطن حيث الاتجاه للمشاركة في صنع السياسات العامة وأساليب توصيل الخدمة العامة وليس مجرد انتظارها في صورتها النهائية بناءاً على طلبه والحديث عن مفهوم القيمة العامة، وأخيراً وليس آخراً تتحدث الأدبيات الغربية عن مسمى جديد لدراسات الحقل في إطار ما يعرف بمدرسة الحوكمة العامة الجديدة أو NPG (New Public Governance) حيث تغليب القيم الليبرالية الغربية الحرة في النشاط الإداري والعمل العام من حيث النزاهة والشفافية واحترام حقوق الإنسان.([16])

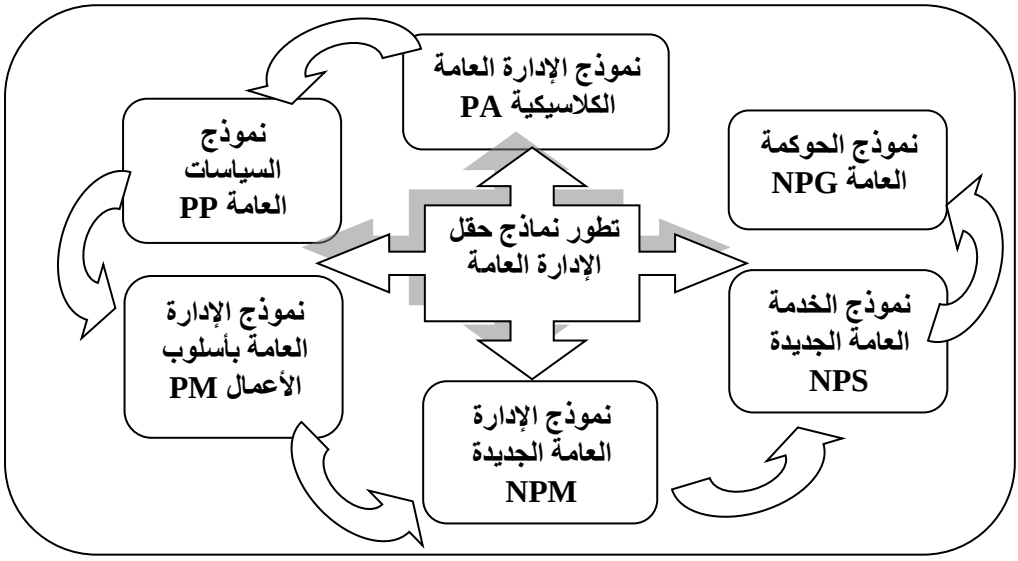

المصدر: الباحث.

وبتأمل السياق الأكاديمي الأوروبي في تخصص الإدارة العامة يلاحظ وجود أكثر من نموذج أو إطار لدراسة حقل الإدارة العامة باختلاف المدارس والتجارب الدولية ونظرتها لنشاط الإدارة العامة على النحو التالي:

1. المدرسة الإنجليزية في الإدارة العامة (النموذج الأنجلوساكسوني Anglo-Saxon Model)

- يمثل هذه المدرسة بشكل أساسي (المملكة المتحدة / أيرلندا).
- بحلول أواخر الستينيات والسبعينيات كانت برامج الإدارة العامة في المملكة المتحدة جزءاً من برامج العلوم السياسية، إلى جانب اقترابها إلى حد كبير من حقول اجتماعية أخرى لاسيما الاقتصاد والسياسات الاجتماعية ودراسات التنظيم الإداري، وإدارة الأعمال والمالية العامة ، والقانون.
- مع تقلص حجم الاقبال الطلابي على دراسة برامج الإدارة العامة في بريطانيا أوائل التسعينيات، تم غلق الكثير من هذه النوعية من البرامج لاسيما برامج الماجستير، أما البرامج التي استمرت في العمل فقد أُعيد تصميم بنيتها ومحتواها العلمي والدراسي بحيث أصبحت أقرب لبرامج دراسة السياسات العامة أو برامج لدراسة إدارة الأعمال الحكومية أو الإدارة العامة بأسلوب إدارة الأعمال وذلك كجزء من بنية مدارس إدارة الأعمال بالجامعات البريطانية خاصة تحت تأثير كل من برامج الخصخصة وتأثيرات مدراس الولايات المتحدة الأمريكية وحركة إعادة اختراع الحكومة.
- التركيز على دراسات نظرية الخيار العام، ودراسة الخبرة البريطانية في مجال الإدارة العامة الجديدة.
- دراسة أداء كل من أجهزة الإدارة العامة على المستويين المركزي وأداء الأجهزة المحلية.
- العناية بدراسة الأداء السياسي والإداري لكيان الاتحاد الأوروبي ومؤسساته الموحدة كجزء أساسي من برامج الإدارة العامة والعلوم السياسية.([17])
- عادةً لا تميل المدرسة الإنجليزية لإيجاد حواجز فاصلة بين تخصص الإدارة العامة في صورتها التقليدية أو الإدارة العامة بمفاهيم إدارة الأعمال، حيث غالباً ما يسود بها هذا التيار الأخير أي الإدارة العامة بمفاهيم الأعمال أو القطاع الخاص، إلى جانب بعض تأثيرات مدرسة العلوم السياسية والعلوم القانونية.
- تكاد تقترب توجهات المدرسة الإنجليزية مع توجهات المدرسة الأمريكية في دراسة الإدارة العامة Traditional U.S.A type ، حيث حقل الإدارة العامة وفقاً للمفهوم الأمريكي

أكثر ديناميكية وأكثر حيوية بمفهوم ال P.M .

2. المدرسة الفرنسية في الإدارة العامة (النموذج النابليوني Napoleonic Model)

- يمثل هذا النموذج في بعض الدول على سبيل المثال (فرنسا / اليونان / أسبانيا / البرتغال/ إيطاليا).
- تتسم برامج دراسة الإدارة العامة في هذا النموذج بالتأثر الكبير بنموذج الدولة الفرنسية بوجه عام لاسيما التطورات السياسية والاجتماعية العديدة التي مرت بها الدولة في تاريخها حيث ميراث الدولة المركزية القوية .
- التأثر الشديد بالقانون والعلوم القانونية لاسيما القانون الإداري خاصة في فترة الستينيات ثم تراجعت هذه النبرة بحلول أواخر الثمانينيات مع بروز نماذج دراسة السياسات العامة .
- ظلت برامج دراسة الإدارة العامة في الحالة الفرنسية مزيجاً من نظرية القانون، نظرية الإدارة العامة الحكومية بأسلوب إدارة الأعمال، العلوم السياسية، وبالتالي أصبحت من المشكلات التي تواجه المنظرين في هذا الصدد هو صعوبة تحديد مجال دراسة الإدارة العامة، هل هي بيئة السياسات أم السياسات العامة نفسها أم القانون الإداري أم نظرية التنظيم الإداري بمفاهيم إدارة الأعمال خاصة بعد بروز تيار الإدارة العامة الجديدة.([18])

3. المدرسة الألمانية في دراسة الإدارة العامة (Traditional Teutonic Model)

- تتضح معالم هذه المدرسة على سبيل المثال في دول (ألمانيا/المجر/هولندا/ سويسرا).
- قبل تطور نموذج الإدارة العامة الجديدة NPM ، اتسمت برامج الإدارة العامة في النموذج الألماني بهيمنة الفكر القضائي والقانوني على كثير من دراساتها.
- التركيز على دراسة تاريخ البلاد، القانون العام، المؤسسات ، النظام القضائي.
- التأثر الكبير بمدخل البيروقراطية وأفكار ماكس فيبر ومعايير الإدارة بالمفهوم الكلاسيكي التقليدي.
- ساعد على ذلك سيادة نمط دولة الرفاهية والتدخل الكبير للدولة في الحياة الاقتصادية والنشاط العام من بعد الحرب العالمية الثانية وحتى حقبة منتصف السبعينيات.
- التركيز على دراسة الإدارة العامة ليس فقط من زاوية المدخل الإداري، بل مدخل العلوم السياسية ، علم الاجتماع ، علم النفس، إدارة الأعمال، الأخلاقيات، القانون ..إلخ.
- بعد ظهور تيار الإدارة العامة الجديدة، سيطر المدخل الاقتصادي بشكل كبير على دراسات الحقل في ألمانيا حيث تأثيرات نظريات الاقتصاد الليبرالي الحر ومفاهيم القطاع الخاص على لغة الخطاب العلمي والأكاديمي في حقل الإدارة العامة وتأثيرات مدارس إدارة الأعمال، خاصة

مع الحركة الإصلاحية الكبيرة التي شهدتها دول أوروبا وبرامج الخصخصة وموجة الحوكمة للأجهزة الإدارية وأعمال الحكومة.([19])

- التحول من الإدارة العامة بمفهوم ال P.A كنتاج للنموذج الكلاسيكي للإدارة كما تصوره ماكس فيبر، إلى الإدارة العامة بمفهوم ال P.M حيث الإدارة العامة بمفاهيم القطاع الخاص ولغة الاقتصاد وقطاع الأعمال والشركات بالأسلوب الاحترافي المهني والاقتصادي الذي يحافظ على الموارد ويحسن استثمارها بما يحقق أعلى ربحية ممكنة، حيث تأتي دراسة الإدارة العامة في الكثير من الجامعات الألمانية في إطار مدارس علم الاقتصاد ، وبالتالي الإدارة العامة هنا بالمفهوم الاقتصادي هو المذهب المهيمن على المدرسة الألمانية في دراسة الإدارة العامة وأنها وفقاً لهذا المنظور ليست مجرد على اجتماعي تقليدي بقدر ما هو علم مرتبط أكثر بالمدرسة الاقتصادية وأقسام الاقتصاد بالجامعات الألمانية، حيث القائمين على دراسة وتدريس العلم الإداري هنا هم اقتصاديين أكثر من كونهم إداريين أو متخصصين في العلوم الاجتماعية في صورتها الفلسفية النظرية.

4. المدرسة الإسكندنافية في دراسة الإدارة العامة (Scandinavian Nordic Model)

- يمثل هذا التوجه على سبيل المثال دول (فنلندا / السويد / الدنمارك / النرويج).
- تتشابه ملامح نموذج برامج الإدارة العامة في الدول النوردية (الإسكندنافية) إلى حد كبير مع ملامح النموذج الألماني حيث تأثير المدرسة القانونية على دراسات الإدارة العامة منذ زمن بعيد حيث ميراث الدولة القوية وسيطرة لغة القانون العام والدستوري، ولكن ما عانت منه هذه الدول هو أن مدارس الإدارة العامة التي وجدت بها لم تكن بمثل مستوى القوة والرصانة كمثيلاتها الموجودة في النماذج الأخرى، إذ أنها كانت في بدايات إنشائها في أوائل السبعينيات لاتعدو عن كونها مجرد مراكز لتدريب كوادر الخدمة المدنية، ثم ما لبثت إلا أن تأثرت بتيار الإدارة العامة الجديدة وافتراضات مدارس إدارة الأعمال.([20])

5. اتجاه دراسة الإدارة العامة في دول شرق ووسط أوروبا Post Communism (States Model)

- تتضح بعض معالم ذلك النموذج على سبيل المثال وليس الحصر في كل من (المجر، سلوفينيا ، سلوفاكيا ، إستونيا ، جمهورية التشيك).([21])
- ترجع تاريخ الدراسة العلمية للإدارة العامة في دول شرق ووسط أوروبا إلى ما يربو على27 عاماً (أي تقريباً فترة الثمانينيات) حيث غلبت عليها في بداياتها الطبيعة القانونية والنواحي

التنظيمية الرسمية لِبنى وهياكل المؤسسات العامة المملوكة للدولة، غير أن برامج الإدارة العامة بمفاهيم الأعمال ذات الصبغة الليبرالية الأنجلوساكسونية (تأثيرات المدارس الأمريكية والإنجليزية التي سيطرت ولا تزال تسيطر على الخط العام الحالي لبرامج دراسة الإدارة العامة) هي حديثة العهد نسبياً بالنظام الأكاديمي بهذه الدول حيث لم تقترب برامج دراسة الإدارة العامة من هذا الإطار في دول شرق ووسط أوروبا إلا من فترة وجيزة بفعل تأثير الحكم السوفيتي السابق أوائل التسعينيات حيث الاقتصاد المخطط مركزياً والقائم على مباديء الاشتراكية وسيطرة الدولة وزيادة رقعة الجهاز الحكومي المعاون للدولة في تنفيذ سياساتها العامة، وبالتالي كان لهذا انعكاساته على البدايات الأولى لبرامج دراسة الإدارة العامة من حيث غلبة الطابع الرسمي والقانوني على دراساتها وتأثرها بالتيار الاقتصادي الاشتراكي على مباديء كارل ماركس الذي هيمن بدوره على كثير من دراسات الإدارة العامة في جامعات هذه البقعة من أوروبا، حيث لم يكن في نفس الوقت لبرامج العلوم السياسية في جامعات هذه الدول والأنظمة شعبية كبيرة (قبل سقوط الاتحاد السوفيتي) على غرار النهج الليبرالي مقارنة بتخصصات العلوم القانونية ودراسات الاقتصاد الاشتراكي.([22])

ومع مطلع عقد التسعينيات من القرن العشرين، ومع سقوط الشيوعية بدأت دول وسط وشرق أوروبا في التكيف عملياً مع الوضع الجديد حيث إعادة بناء مؤسساتها السياسية والحكومية على أسس ليبرالية، إلا أنها تعثرت في بداياتها مرات عديدة في سياق الفترة الانتقالية التي مرت بها كأي دولة إلا أنها لم تتخلص جذرياً من كثير من الممارسات الإدارية المستندة للقوة والسلطة والنفوذ وتأكيد سطوة الدولة التي تخللت أداءات بيروقراطياتها في فترة ما بعد سقوط الشيوعية، غير أن العديد من الأنظمة الأوروبية التي تدين بالمذهب الليبرالي الغربي قد حاولت مراراً خاصة من خلال أذرعها السياسية والمالية (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، منظمة دول ال OECD ..) إمدادها بالمساعدات والبرامج التنموية أملاً في التخلص من آثار الحقبة السوفيتية.

وبهذا وجدت أنظمة الإدارة العامة بهذه الدول أمام العديد من الخيارات والنماذج لإعادة تشكيل أجهزتها الإدارية حيث بيروقراطيات ما بعد الحقبة السوفيتية، فكان أمامها خيار النموذج الأنجلوساكسوني، أو النموذج الفرنسي أو النموذج الألماني، ومن ثم بدأت آثار الليبرالية الغربية في الظهور ببرامج دراسة الإدارة العامة بدول شرق ووسط أوروبا، خاصة بعد عام 1994 م حيث إنشاء (شبكة مدارس الإدارة العامة في دول شرق ووسط أوروبا المعروفة اختصاراً باسم NISPAcee) بتمويل أجنبي ودعم من الجمعية الأوروبية لاعتماد وجودة برامج الإدارة العامة EAPAA ، حيث اتجهت ال NISPAcee لإقامة روابط بحثية مشتركة مع جامعات ومعاهد الإدارة العامة بدول أوروبا الغربية فتم عقد المؤتمرات وتبادل الخبرات في المجال سواء فيما تعلق

بالممارسات الإدارية أو خبرات التدريس والبحث العلمي، ومع هذا لاتزال حالة الأجهزة الإدارية ومستوى الأداء الإداري في تلك الدول في طور النمو، فلم تصل بعد لدرجة النضج الذي وصلت إليه باقي دول غرب أوروبا على الرغم من الجهود المبذولة، وقد كان لهذا الأمر انعكاساته على حالة حقل الإدارة العامة بهذه الدول. ([23])

وعلى الرغم مما سبق، إلا أنه لا تزال العديد من برامج دراسة الإدارة العامة في نماذج دول شرق ووسط أوروبا تتسم بالسمات التالية: ([24])

- أنها لا تزال في تصميم محتواها العلمي بعيدة بعض الشيء عن التوجهات المعاصرة والليبرالية الغربية الحديثة في دراسة الإدارة العامة بوصفها **Public Management** إذ أنها لاتزل أقرب لنموذج ال**Public Administration** في الصورة الكلاسيكية التقليدية.
- تغلب عليها الصبغة الاقتصادية والناحية الرسمية القانونية ، إلى جانب بعض التأثر بالعلوم السياسية.
- كثير من برامجها الدراسية أقرب لدراسة مؤسسات الدولة من الناحية الرسمية والقانونية مع ضعف التحليل الإداري.
- برامجها أقرب للوصف "شبه إدارية – اقتصادية" أكثر من كونها برامج إدارة عامة أو سياسات عامة بالمفهوم الليبرالي الأنجلو ساكسوني (الولايات المتحدة، والمدرسة البريطانية).
- لايزال يبدو عليها بعض سمات الحقبة الاشتراكية في بعض الأحيان، أي ظروف وملابسات الحقبة السياسية التي نشأت خلالها الأنظمة السياسية لتلك البقعة على وجه التحديد من بقاع القارة الأوروبية.
- لاتزال تعتمد مقرراتها على الأسلوب التقليدي في التدريس حيث المحاضرة التقليدية وغياب التفاعل الجماعي وتبادل وجهات النظر وورش العمل وأسلوب العمل الجماعي التفاعلي في قاعة الدراسة.([25])
- التركيز الكبير على البُعد النظري مع إهمال الجانب العملي التطبيقي بعض الشيء، مما نتج عنه فجوة كبيرة بين النظرية والممارسة، وبالتالي القصور في تلبية احتياجات الدارسين من الممارسين.
- ضعف توظيف لغة التحليل الكمي الإمبريقي في محتويات مقرراتها الدراسية.
- تصميم محتوى المقررات الدراسية لايعبر بشكل واضح عن هوية محددة لحقل الإدارة العامة .
- التنوع الشديد في محتوى البرامج الدراسية ما بين القانون والعلوم السياسية والاقتصاد لا

يعكس تبلوراً واضحاً لتخصص الإدارة العامة، إلى جانب أن نسبة غير قليلة من القائمين على العملية التدريسية هم من خلفيات قانونية تعمل بالقضاء والمحاماة ومرفق العدالة أكثر من كونهم متخصصين في العلوم الإدارية على إطلاقهم، إلى جانب نسبة متزايدة من المنتمين لمدارس الاقتصاد.

- **الكثير من البرامج الدراسية للإدارة العامة تفتقر إلى معايير الجودة والاعتماد الرسمية وهذا يتضح أكثر في بعض نماذج الجامعات الخاصة في كل من سلوفاكيا وجمهورية التشيك.**
- **وجود فجوة بين عرض الإدارة العامة من البرامج الدراسية الأكاديمية، وبين طلب السوق عليها خاصة من الممارسين الحكوميين.**
- **يبقى القول أن السمة العامة الغالبة على هذه النوعية من البرامج في مجموعة دول شرق أوروبا هي أنها متباينة عن بعضها البعض حتى في نطاق الدولة الواحدة، وأنها بذلك بعيدة عن الإطار الدولي العالمي بمعايير المدارس الأمريكية ومدارس غرب أوروبا حيث البرامج الدراسية ذات الصبغة الليبرالية صاحبة التحليل الكمي الإداري المتقن.**

ثالثاً : فكرة الوصول لنمط أوروبي موحد **Europeanization** لبرامج دراسة الإدارة العامة وتدويل **Internationalization** هذه البرامج

أسفرت تجربة التكامل والاندماج الأوروبية عن منح دراسات الإدارة العامة الأوروبية طابعاً خاصاً، فمع الاتجاه نحو المؤسسية الأوروبية والحديث عن فكرة السياسات الأوروبية الموحدة وآليات تنفيذها المشتركة، وبالرغم من أنه حتى عهد قريب لم يكن هناك ثمة نمط موحد لدراسة موضوعات الإدارة العامة في المدارس والمعاهد الأوروبية المعنية بالعلوم الإدارية بفعل التنوع الكبير في ظروف كل دولة من دول الاتحاد الأوروبي ال 28، ومع التباين في بنية ووظائف أجهزة الإدارة العامة الحكومية داخل كل دولة أو نموذج، فقد انعكست تأثيرات كل ذلك على بنية ومحتوى برامج دراسة الإدارة العامة في الكليات والمعاهد الأوروبية، ففي مسح أجراه أحد الباحثين 2014 حول أنماط البرامج الدراسية المتخصصة في دراسة الإدارة العامة شاركت فيه35 جامعة من 21 دولة أوروبية مختلفة حول تصنيف تخصصات البرامج الدراسية المعنية بالإدارة العامة أو إدارة الشأن العام (عينة 46 برنامج دراسي ما بين الماجستير والدكتوراه)، أمكن تبويب وتصنيف هذه البرامج وفقاً لمادتها الأساسية أو محور تخصصها على النحو التالي:

- ❖ **برامج تركز على طبيعة العملية الإدارية و الإجرائية في القطاع الحكومي.**
- ❖ **برامج تركز على عملية صنع وإعداد السياسات العامة.**
- ❖ **مفاهيم الخدمة العامة والسياسات.**
- ❖ **إنتاجية القطاع الحكومي.**

- توظيف الطرق العلمية والمنهاجية في حل مشكلات الجهاز الإداري.
- الشأن أو الحيز الحكومي العام بمفهوم ال Public Domain.([26])

وعلى الرغم من ذلك هناك مساعي حثيثة نحو ما يعرف بعملية (أوربة Europeanization) البرامج الدراسية للإدارة العامة بوصفها برامج "أوروبية المحتوى والمنشأ" برعاية المؤسسة المسئولة عن منح الاعتماد لتلك البرامج أي " الجمعية الأوروبية للإدارة العامة ".([27])

مع التباين الكبير فيما بين الأنظمة الأوروبية سواء من حيث طبيعة البرامج الدراسية العلمية المتخصصة في مجال الإدارة العامة أو من حيث طبيعة الممارسات الإدارية التي تتم داخل الأجهزة الحكومية الأوروبية على أرض الواقع، ومع الجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي لتوحيد سياسات دوله الأعضاء والمناخ الإداري داخل أنظمة هذه الدول في ظل تفاوت الخلفيات الثقافية والحضارية والاجتماعية لدول الاتحاد، حيث أن بعضها يصطبغ بالصبغة القانونية، والبعض الآخر بالصبغة الإدارية الرسمية، والبعض الآخر ملتزم بالتوجه الليبرالي نحو قيم الحوكمة، مع كل هذه الشواهد والملابسات خاصة مع مطلع التسعينيات بدأ الفكر الأكاديمي الأوروبي المعني بتخصص الإدارة العامة في التفكير جلياً بشأن توحيد معايير تدريس وتعليم مجال الإدارة العامة لتتماشى مع سياق الوحدة الأوروبية ، وهو ما تبلور بشكل أوضح مع قيام الجمعية الأوروبية للإدارة العامة بمنح الاعتماد وشهادات الجودة للبرامج الدراسية الأكاديمية بالمعايير الأوروبية الجديدة الموحدة في عدد من جامعات ومدارس أوروبا بوجه عام مع بدايات تأسيس الجمعية عام 1999 م.([28])

يكاد يتفق رواد المدارس الأوروبية حول إيجاد نوع من التوازن بين مسألة دراسة برامج الإدارة العامة على مستوى الماجستير والدكتوراه من منظور أوروبي في السياق القومي الإقليمي الموحد، وفي نفس الوقت عدم إهمال العامل الوطني في تزويد الخريجين بالمعارف الوطنية المتخصصة حسب حالة كل دولة لتؤهلهم لشغل الوظائف بالقطاع الحكومي بالدول التي ينتمون إليها، فعلى سبيل المثال يلاحظ أن تخصص الإدارة العامة في فرنسا إنما يأتي عبر كليات القانون والحقوق وبعض كليات العلوم السياسية ومدارس العلوم الاجتماعية، ويختلف الوضع عنه في هولندا حيث ينفرد تخصص الإدارة العامة بمدارس ومعاهد وكليات متخصصة ومستقلة بذاتها وفي بعض الأحيان تقترن مع تخصص العلوم السياسية، أما في دول وسط وشرق أوروبا نجد أنه عادة ما يندرج تخصص الإدارة العامة في سياق مدارس وكليات الاقتصاد تأثراً بالحقبة الاشتراكية التي مرت بها عدد من هذه الأنظمة حيث فترات الأنظمة الاقتصادية مركزية التخطيط، في حين أنه تشير خبرة المملكة المتحدة في دراسة المجال إلى أن البيت الرئيسي لتخصص الإدارة العامة إنما يأتي في إطار مدارس إدارة الأعمال، هذا تقريبا هو حال أكثر من 191 برنامج دراسي حالياً على المسرح الأوروبي على مستوى الماجستير والدكتوراه، فهي إما تنتمي لبيت العلوم السياسية أو إدارة الأعمال والأقتصاد أو العلوم القانونية، وذلك بحسب خلفية البيئة

المحلية التي يصطبغ بها المجتمع وذلك على مدار آخر 25 عام من عمر الحقل في الحالة الأوروبية على وجه الخصوص.([29])

ومن أمثلة برامج ماجستير الإدارة العامة الأوروبية EPAMs ، برنامج ماجستير السياسات الأوروبية بمعهد دراسات الحوكمة بالجامعة الكاثوليكية بمدينة ليفين، بلجيكا، والمصنفة الثالثة على مستوى أوروبا من حيث أفضل المعاهد الأوروبية المتخصصة في دراسات الإدارة العامة لعام 2015م، حيث رُوعِي في تصميم البرنامج أن يعكس الطابع الأوروبي من خلال حزمة المقررات والمحتوى العلمي الموجه للدارسين، حيث يضم عدداً من المقررات الأساسية والاختيارية: ([30])

جدول يبين طبيعة موضوعات المقررات برنامج ماجستير السياسات الأوروبية بمعهد دراسات الحوكمة بالجامعة الكاثوليكية، بلجيكا

المقررات الإجبارية الأساسية	المقررات الاختيارية

1. الإدارة العامة الأوروبية المقارنة	1. المؤسسات الإقليمية: السياسة والسياسات.
2. نماذج محاكاة الإدارة المقارنة	2. القانون الدستوري للاتحاد الأوروبي
3. الأبعاد الاقتصادية والسياسية لتجربة الاندماج الأوروبي الموحد	3. قوانين الأمن الاجتماعي الأوروبي.
4. الإدارة العامة المقارنة بمفاهيم القطاع الخاص في أوروبا	4. تاريخ تجربة الاندماج الأوروبي
5. السياسات الأوروبية وصنع القرار: (كورس متقدم)	5. الأبعاد الإدارية للاندماج الأوروبي
6. السياسات العامة المقارنة في أوروبا	6. الأبعاد السياسية للاندماج الأوروبي
	7. النظم الفيدرالية المقارنة
	8. إدارة الصراع والأمن الأوروبي
	9. آلية حل المشكلات السياسية في المجتمعات المنقسمة ثقافياً
	10. نظام الحماية القضائية في الاتحاد الأوروبي
	11. نماذج مشكلات مختارة من القانون الدولي ومنظماته
	12. التطورات المعاصرة لتجربة الاتحاد الأوروبي
	13. التغيرات السياسية في بيئة دول وسط وشرق أوروبا
	14. جماعات الضغط في الاتحاد الأوروبي
	15. الفلسفة السياسية والاجتماعية
	16. قاعة بحث
	17. التطور الإنساني للشباب والطفولة الأوروبية
	18. فلسفة القانون
	19. بيئة السياسة الدولية والتنمية المستدامة

المصدر: الجدول من تصميم الباحث، أما مصدر المحتوى الموقع الإلكتروني لمعهد دراسات الحوكمة بالجامعة الكاثوليكية ببلجيكا:

Catholic University Leuven, Belgium, Public Governance Institute, Master in European Politics and Policies.

والسؤال الآن الذي يتبادر إلى الذهن، هو أنه لماذا تسعي المؤسسات الجامعية والأكاديمية الأوروبية صاحبة برامج وتخصصات الإدارة العامة إلى تعميق البُعد الأوروبي في سياق برامجها الدراسية وذلك بالرغم من أن دراسة الإدارة العامة والحوكمة ليست بالجديدة على المجتمع

الأكاديمي الأوروبي، لعل مرد ذلك كما وضحت الأدبيات إلى ما يلي:

1. تزايد أعداد الملتحقين بهذه البرامج خاصة من فئات الشباب من كل أنحاء أوروبا بل ومن كل أنحاء العالم ، ومن ثم الرغبة في نشر مذهب أوروبي موحد الطابع في دراسة الإدارة العامة وآليات إعداد السياسات العامة خاصة في ظل تجارب التكامل الإقليمي والحديث عن فكرة تطوير سياسات عامة دولية موحدة.([31])
2. الانفتاح الكبير الذي يسود بين دول الاتحاد الأعضاء، ومن ثم زيادة أعداد الملتحقين بالعمل في الأجهزة الحكومية ذات الطابع العمومي، سواء تلك الأجهزة على مستوى الدولة الواحدة، أو تلك الأجهزة المسئولة عن صناعة وتنفيذ السياسات على المستوى الإقليمي الموحد بين دول الاتحاد، فمع حرية الانتقال والحق في ممارسة العمل وشغل الوظائف العامة والتقدم لها أصبحت احتمالات قبول العمالة الأوروبية الوافدة من دول الاتحاد الأقران كبيرة في الالتحاق بالوظائف العامة في نطاق الدولة العضو خاصة في ظل السعي الحثيث لكل دولة في جذب واستيعاب أكبر قدر ممكن من الكفاءات داخل أنظمتها الوطنية بغض النظر عن معيار الجنسية.([32])
3. أهمية اكتساب الفئات الملتحقة بالعمل الحكومي أكبر قدر ممكن من المعرفة العلمية المتخصصة في مجال الإدارة العامة خاصة تلك المعرفة المشبعة بالفكر الأوروبي الاتحادي ذو الطابع الخالص تماشياً مع الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في ظل حركة الاندماج والتكامل الإقليمي، ومع شيوع فكر وقيم الحوكمة بين دول الاتحاد.([33])
4. زيادة عدد المشروعات والشراكات التعاونية بين دول الاتحاد وبعضها البعض مما يستدعي انتقال أفراد عبر الحدود وبالتالي زيادة حاجتهم لفهم طرق وآليات العمل الإداري للمؤسسات والقواعد الحاكمة للنشاط العام، ومن ثم زيادة استعداد الخبرات والكفاءات الفردية – سواء الوطنية أو الوافدة – لمرشحي الخدمة المدنية للعمل ليس على مستوى المحلي والإقليمي بل وعلى المستوى الدولي أيضاً .
5. زيادة الرغبة في تعميق بُعد المواطنة ليس فقط على نطاق الدولة الواحدة بل على نطاق الإقليم الأوروبي ككل وبالتالي المواطن عضو جهاز الخدمة المدنية ليس بوصفه موظفاً أو مواطناً فرنسياً أو ألمانياً بل مواطن أو موظف عام "أوروبي" ليكتسب بذلك مفهوم المواطنة بُعداً جديداً في وصفه، وهو ما يستدعي بطبيعة الحال ضرورة تعزيز الطابع الثقافي والتراثي المتنوع والمتباين مع الاختلاف في الثقافات والشعوب الأوروبية المتباينة في تاريخها ولغاتها وعاداتها وتقاليد دولها المحلية والتراثية.

ومع الجهود الأوروبية الحكومية المبذولة للتكامل على مختلف الأصعدة والمستويات من حيث حركة توحيد السياسات والإجراءات الحكومية، وجدت الأمور مؤخراً طريقها للحراك في اتجاه مغاير، حيث الحديث عن إمكانية توحيد أو على الأقل المقاربة بين برامج دراسة الإدارة العامة في شكل برامج دراسية مصممة لهذا الغرض – سواء كان على مستوى الماجستير أو الدكتوراه أو حتى لنيل درجة البكالوريوس – بما يعكس سياسة الاتحاد الأوروبي ومؤسساته، حيث أصبح التوجه الأوروبي المعاصر يدور حول إيجاد نوع من التكامل والتناغم المعرفي والدراسي في النظام الأكاديمي لدراسة الإدارة العامة، في صورة برامج أوروبية الطابع خالصة المعالم، بحيث تعكس الأداء الأوروبي الإداري الموحد أو الممكن توحيده على الأقل داخل المؤسسات الحكومية الأوروبية وصولاً لإمكانية تعميمه أو وصوله لدرجة العالمية ليمثل نموذجاً دولياً معتمداً على مستوى دول العالم أجمع بل ومنافساً للأسلوب أو النمط الأمريكي وذلك على حد تعبير الكثير من أساتذة ورواد الحقل بالجامعات الأوروبية.(34)

وهذا يفتح الباب أمام تسليط بعض الضوء على بعض الجهود المؤسسية الأوروبية الداعمة في هذا المجال وهو ما يتضح من خلال السياق التالي..

رابعاً: بعض الآليات المؤسسية الأوروبية الداعمة لاتجاه تصميم برامج أكاديمية لدراسة الإدارة العامة وأدوات التنسيق المشترك بين المدارس الأوروبية

تزخر البيئة الأكاديمية الأوروبية بالعديد من المقومات المؤسسية الداعمة لاتجاه تقريب الرؤى والنماذج البحثية الأوروبية فيما يتعلق بالدراسة العلمية لتخصص الإدارة العامة من منظور أوروبي، وكخطوة عملية لتحقيق هذا الهدف، أفادت الجهود الأوروبية الداعمة لهذا الاتجاه من وجود العديد من الكيانات المؤسسية القادرة على تحقيق ذلك على النحو التالي:

1. **صدور العديد من الإعلانات الأوروبية الإقليمية الداعمة لاتجاه لتوحيد سياسات التعليم العالي في دول الاتحاد بوجه عام منها على سبيل المثال: (35)**

- **إعلان السوربون Sorbonne 2002 م:**

والذي هدف إلى ضرورة إيجاد سياسات تناغمية موحدة ومتسقة مع بعضها البعض داخل الكيان الأوروبي الموحد فيما يتصل بسياسات التعليم العالي الأوروبي بالجامعات المعاهد والمؤسسات الأكاديمية بوجه عام لتكون قادرة على الوصول لأعلى درجات التميز والقدرة على المنافسة خاصة مع النظام الجامعي المتبع في كليات ومعاهد الولايات المتحدة الأمريكية سواء على

مستوى البكالوريوس أو برامج الماجستير أو برامج الدكتوراه.

- إعلان Bologna 2002 م:

والذي سار على نفس درب إعلان السوربون، حيث التأكيد على نفس النهج الوحدوي للتنسيق بين سياسات التعليم العالي بالجامعات الأوروبية بهدف تعزيز مجالات التعاون المشترك بين مختلف المؤسسات الجامعية القائمة على إدارة منظومة التعليم العالي الأوروبي من حيث المحتوى العلمي للبرامج الدارسية، برامج التدريب ورفع الكفاءة المهنية، زيادة معدلات الحراك الطلابي للدارسين بل والقائمين بالتدريس في شتى الجامعات الأوروبية.

- إعلان براج Prague:

الذي دعا لرسم خطط تنفيذية ترجمة التوصيات الواردة بالإعلانات سالفة البيان ووضعها موضع التنفيذ والتطبيق الفعال على أرض الواقع، من حيث تطوير البرامج التعليمية الحالية وتعزيز مجال الابتكار المعرفي وتطوير البنى التحتية لمرفق التعليم الجامعي، بحيث تصبح الجامعات الأوروبية بمثابة مرجعية عالمية من حيث معايير الجودة وأسوة لجميع جامعات العالم في المستقبل القريب.

2. تعزيز برامج الدراسة الأوروبية المقارنة للإدارة العامة:

استجابة لما سبق، شرعت العديد من البرامج الدراسية الأوروبية المنتشرة في جميع أنحاء أوروبا وجامعاتها وبرامجها الأكاديمية المتخصصة في الإدارة العامة في العناية بصورة كثيفة بمقررات الإدارة العامة المقارنة الأوروبية، بل وجعلت منها مقررات أصيلة ذات طبيعة إجبارية في العديد من برامج ماجستير الإدارة العامة وليس على مستوى برامج الدكتوراه فحسب، إلى جانب تدريس آليات اتخاذ القرار الأوروبية الموحدة، وأساليب إدارة مؤسسات الاتحاد الأوروبي وآليات وطرق عملها، ليس هذا فحسب، بل وتطرقت المؤسسات الجامعية الأوروبية لفكرة إنشاء شبكة أو اتحاد مشترك فيما بينها يجمع ما بين هذه المؤسسات والأقسام والمعاهد العلمية المتخصصة في برامج الإدارة العامة بهدف تبادل المعلومات والخبرات والمعارف والبحوث والطاقات البحثية الشابة والمؤلفات والدوريات والبعثات والمؤتمرات والندوات وكافة الأنشطة الأكاديمية والفكرية والبحثية والعلمية ذات الصلة ببرامج دراسة الإدارة العامة، حيث لعبة المفوضية الأوروبية دوراً بارزاً في هذه المسألة.([36])

3. تعزيز البُعد الأوروبي في دراسة الإدارة العامة (Europeanization of PA

Programs) من خلال استثمار جهود وأنشطة برنامج SOCRATES – ERASMUS لنشر برامج ماجستير الإدارة العامة الأوروبية في النطاق الإقليمي عبر دول الاتحاد الأوروبي:

- **يشير البرنامج الفرعي الأول SOCRATES إلى كونه نافذة مفتوحة لتطوير الأنشطة العلمية والأكاديمية داخل وعبر الجامعات الأوروبية .**
- **بينما يشير البرنامج الفرعي الثاني من هذا المشروع ERASMUS([37]) إلى كونه برنامجاً للتبادل الطلابي والبعثات العلمية كنافذة لتعزيز البعد الأوروبي في البرامج الدراسية الأكاديمية، وهو في الواقع تم إطلاقه بدءاً من عام 1987 م بهدف إتاحة فرص التعليم واكتساب ثقافات الدول عبر إقليم أوروبا شاملاً دول الاتحاد الأوروبي الأعضاء ودول شرق أوروبا، بالإضافة إلى كل من أيسلندا، إمارة لختنشتاين، النرويج , ومن الجدير بالذكر أن برنامج ERASMUS يستحوز على أكثر من55% من إجمالي التمويل الموجه للمشروع ككل (SOCRATES – ERASMUS) والبالغ 920 مليون يورو ما بين أعوام 1995 – 1999 م .**

4. **تدويل برامج دراسة الإدارة العامة الأوروبية خارج نطاق الاتحاد الأوروبي على مستوى العالم (Internationalization of European PA Programs) من خلال استغلال إمكانيات برنامج ERASMUS – MUNDUS :**

- **يهدف هذا البرنامج إلى تعزيز مجالات التعاون والحراك العلمي في برامج التعليم العالي الأوروبية مع كل دول العالم بما يجعل من منظومة التعليم العالي الأوروبية بمثابة مركزاً للتمير التعليمي والعلمي على مستوى العالم بالمنافسة مع القوى العالمية، حيث تمتد أذرع هذا البرنامج إلى كل من دول العالم الثالث بهدف تنمية وتطوير القدرات والطاقات البشرية بهدف التبادل الثقافي والمعلوماتي وإشاعة ثقافة الحوار عبر الحضارات بين مختلف الشعوب والجنسيات الأوروبية وغير الأوروبية.**
- **تجري وقائع وفعاليات هذا المشروع بدعم مادي وفني من مجلس دول الاتحاد الأوروبي والبرلمان الأوروبي الموحد بميزانية مخصصة لهذا الغرض (بلغ قدرها 300 مليون يورو في 2008 م).([38])**
- **يغطي هذا المشروع عدة بقاع من العالم بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، ودول الاتحاد السوفيتي السابق، ومجموعة دول غرب البلقان ومنغوليا، إلى جانب مجموعة دول حوض البحر الأبيض المتوسط من شركاء الاتحاد الأوروبي من منطقة الشرق الأوسط، إلى جانب عدد من دول أمريكا اللاتينية، وأستراليا واليابان وبعض النماذج الآسيوية.**

- ومقارنة بمشروع ERASMUS – SOCRATES، فإن المشاركين ببرامج وأنشطة مشروع ال ERASMUS MUNDUS هم أعضاء من مختلف المؤسسات التعليمية من شتى دول العالم ، وهذا يعني أن دائرة التعاون في نشر الفكر الإداري الأوروبي ليست قاصرة على النطاق الإقليمي لدول الاتحاد فحسب بل ممتدة لتشمل مؤسسات ومعاهد وجامعات خارج نطاق الكيان الأوروبي برمته.

5. شبكة برامج الإدارة العامة الأوروبية Thematic Network in Public Administration (TNPA)([39])

أ- تضم هذه الشبكة في عضويتها أكثر من 122 من المؤسسات الأكاديمية والمعاهد الأوروبية المتخصصة في برامج الإدارة العامة سواء على مستوى البكالوريوس أو الدراسات العليا، وهي تسعى باستمرار لزيادة أعضائها تحقيقاً للغرض الذي أنشات من أجله كخطوة نحو تدويل برامج الإدارة العامة الأوروبية، فهي تراعي في نفس الوقت ضم الجامعات ذات التخصصات الأصيلة في مجال الإدارة العامة بحيث تكون هذه الشبكة ممثلة للقارة الأوروبية قدر المستطاع في تخصص الإدارة العامة، وتحقيقاً لذلك لجأت الشبكة لإبرام عدد من التشبيكات مع كيانات مشابهة ومناظرة على المستوى الإقليمي مثل شبكة معاهد الإدارة العامة بدول وسط وشرق أوروبا NISPAcee. ([40])

ب- تعمل الشبكة كمحور ارتكاز أو قاعدة تنطلق منها المبادرات الساعية لتعزيز البعد الأوروبي في مجال دراسة الإدارة العامة وتنفيذ المشروعات العلمية والأنشطة المتصلة بهذا الغرض تحت إشرافها ورعايتها مثل مشروعات برنامج ERASMUS – SOCRATES .

ج- تمثل الشبكة وعاءاً كبيراً ومركزاً لتبادل الآراء ووجهات النظر فيما بين المؤسسات الأكاديمية الأوروبية المتخصصة في مجال الإدارة العامة حيث مناقشة التحديات والصعوبات التي تواجه الحقل من جهة، وكذا مناقشة المشكلات العملية الحية التي تشوب بعض أداءات أنظمة الإدارة العامة الحكومية بأجهزة الخدمة المدنية الأوروبية من ثم اقتراح الحلول لها واقتراح خطط وبرامج الإصلاح والتطوير الإداري.

د- العمل على تعزيز جانب المعرفة العلمية المتخصصة في مجال الإدارة الحكومية لدى المسئولين الحكوميين الملتحقين بالبرامج الدراسية المتخصصة في الإدارة العامة.

هـ- قامت الشبكة بتنفيذ العديد من المشروعات العملية المحققة لأهدافها على النحو التالي :

- فمثلاً أول مشروع تبنته الشبكة كان بعنوان (تعزيز البعد الأوروبي في البرامج الأكاديمية لدراسة الإدارة العامة فيما بين 1997 – 2000 م) بهدف الوقوف على حالة العلم في صورته الأوروبية تعزيزاً لروح الإدارة الحكومية الأوروبية به مع إمكانية الوصول لملامح

موحدة ومعايير لتوحيد الصورة العامة للحقل على النطاق الأوروبي بما في ذلك دول شروق ووسط وغرب أوروبا.

- مشروع (أسلوب بناء الشبكات الموحدة كإستراتيجية لتعزيز البعد الأوروبي في برامج دراسة الإدارة العامة) بهدف تصميم نظام يتيح البيانات والمعلومات بشكل مقارن عن مجمل أجهزة الإدارة العامة الأوروبية.
- عقد شراكات بين الجامعات وأقسام الإدارة العامة، تبادل المعلومات والدراسات والطلاب، تعزيز الصلات والروابط مع الشبكات الأخرى المناظرة خاصة تلك في شرق ووسط أوروبا (NISPAcee) والجماعة العلمية الأوروبية للإدارة العامة (EGPA).
- تقديم الدعم الفني للجمعية الأوروبية لاعتماد وجودة برامج الإدارة العامة (EAPAA) بهدف توحيد وضبط معايير الجودة والتميز للبرامج الدراسية على اختلاف مستوياتها.
- مد روابط الصلة والتعاون المشترك بين الجامعات الأوروبية والكليات المتخصصة في العلوم الإدارية، ومعاهد التدريب الإداري للعاملين الحكوميين على المستويين المحلي والإقليمي.
- بحث عقد شراكات علمية أكاديمية وتبادل خبرات مع دول عبر الأطلنطي، ودول حوض البحر المتوسط .
- الاشتراك في النقاش حول تطوير المقررات والمناهج العلمية الرئيسية التي سوف يتم الاعتماد عليها لتعكس البعد الأوروبي في البرامج الدراسية الموجهة للفئات المختلفة من الدارسين مثل برنامج الماجستير الأوروبي للإدارة العامة EMPA الذي يضم في هيكله أكثر من جامعة مشتركة فيه سواء بأساتذة أو مقررات ، على رأسها جامعة لايدن Leiden ، روتردام Rotterdam، بودابست Budapest، سبير Speyer، ليفربول Liverpool، فاسا Vaasa، تارتو Tartu.
- بناء النماذج الدراسية والتعليمية المشتركة لتعزيز الانتاج الأوروبي العلمي المشترك في محتوى برامج دراسة الإدارة العامة.
- تأسيس درجات علمية مشتركة بين أكثر من جامعة أو معهد علمي في أكثر من دولة أوروبية لنيل الماجستير والدكتوراه في تخصص الإدارة العامة الأوروبية.
- تنظيم برامج تدريبية مشتركة بين اكثر من جهة أو دولة أو جامعة تضم متخصصين من الأساتذة الأكاديميين والممارسين للعمل العام والنشاط الحكومي داخل المعسكرات الصيفية وورش العمل والمؤتمرات الدولية لمناقشة ما يستجد من مسائل وقضايا نظرية وعملية تتعلق بجانب التخصص.([41])

6. <u>اتحاد برامج ماجستير الإدارة العامة الأوروبية EMPA([42])</u>

يعد هذا الكيان المؤسسي أحد أهم الكيانات العلمية المسئولة عن برامج التبادل الطلابي والبعثات المتخصصة بدرجة ماجستير الإدارة العامة والدراسات المقارنة في أوروبا، بالإضافة للعديد من الشراكات مع برامج مماثلة في نطاق إقليم دول حوض البحر المتوسط.

7. المعهد الأوروبي للإدارة العامة The European Institute of Public Administration (EIPA)

جاء إنشاء المعهد الأوروبي للإدارة العامة في مدينة ماتريخت عام 1981 م ليكون واحداً من أكبر المراكز الفكرية الأوروبية Think Tank المتخصصة في دراسة مشكلات الإدارة العامة في دول أوروبا بفروعه المنتشرة في كل من لكسمبرج وبرشلونة، كأحد جهود تدعيم فكرة التكامل والاندماج الأوروبي ومركزاً من مراكز التميز الفكري في المجال الإداري، حيث تقوم رسالة المعهد([43]) على مد يد العون الفني والعلمي لدول الاتحاد الأوروبي لتدعيم وصقل وتنمية القدرات الإدارية للعاملين الحكوميين الأوروبيين بأجهزة الخدمة المدنية بدول الاتحاد قاطبة بل والدول الأخرى غير الأوروبية التي تربطها صلات وعلاقات تعاون مع الاتحاد الأوروبي، ويقوم المعهد برسم خطط تدريبية لتدريب الكوادر الحكومية الأوروبية إلى جانب عقد المؤتمرات الدولية والندوات وورش العمل وبرامج التعلم الإلكتروني، ويحظى المعهد بدعم كبير من المفوضية الأوروبية، كما تمول أنشطته وبرامجه من الموازنة العامة للاتحاد الأوروبي.([44])

8. الجماعة الأوروبية للإدارة العامة EGPA ([45])

- وهي إحدى الكيانات الأوروبية المعنية بتطوير حقل الإدارة العامة ليس فقط على مستوى أوروبا بل تطوير الحقل على صعيد عالمي وذلك بالتعاون مع المعهد الدولي للعلوم الإدارية (IIAS) في بروكسل – بلجيكا، بالإضافة للاهتمامات البحثية المتعلقة ببنية أجهزة الإدارة العامة الأوروبية وحالة القطاع العام الأوروبي.
- تعمل على تقييم جهود وبرامج الإصلاح الأوروبي بشكل مقارن بين دول الاتحاد، مسائل الحوكمة والشفافية ومكافحة الفساد الإداري ومشكلات الأجهزة الإدارية الأوروبية بوجه عام.([46])

9. الجمعية الأوروبية لجودة واعتماد برامج الإدارة العامة EAPAA ([47])

أنشأت الجمعية عام 1999م على غرار الاتحاد الوطني الأمريكي لمدارس الإدارة والشئون العامة بالولايات المتحدة (NASPAA, USA) وذلك بهدف منح شهادات الجودة والاعتماد الأوروبية لبرامج الإدارة العامة بدول الاتحاد الأعضاء مع تعزيز البعد الابتكاري في المقررات الدراسية وتطوير المناهج الجامعية المتخصصة في دراسة الإدارة العامة في أوروبا.

10. الشبكة الأوروبية للإدارة العامةEPAN ([48])

- تهتم الشبكة بفكرة المدارس الصيفية Summer Schools من خلال تنظيم عدد من

برامج التدريب الصيفي للطلاب والباحثين من مختلف الدول الأوروبية حول طرق وأساليب إعداد الدراسات المقارنة.

- دراسة الأنماط الإدارية السائدة بحكومات الدول الأوروبية على نحو مقارن.
- تعزيز فكرة التعلم بالمشكلات (Problems Based Learning) PBL .
- منهاجيات البحث العلمي الحديثة بحقل الإدارة العامة.
- تكنولوجيا المعلومات الإدارية وغيرها ..([49])

خامساً : بعض الاتجاهات الحديثة في الفكر البحثي الإداري الأوروبي

1. تسعى المدارس الأوروبية لتطوير نفسها اولاً بأول حيث مواكبة الحركة البحثية باستمرار لكل ما هو جديد من ممارسات إدارية في البيئة الأوروبية، خاصة في ظل سياسات الاندماج والتكامل الإقليمي سياسياً واقتصادياً واجتماعياً بل ومن الناحية العلمية أيضاً، صحيح أن دراسة الإدارة العامة بالمدارس الأوروبية ليست بالجديدة على الرغم من أن حقل الإدارة العامة بها يعد حقلاً ناشئاً إذا ما قورن بعلوم اجتماعية أخرى، لكن توحيد معايير الدراسة لهذا الحقل في صورة مقررات وبرامج دراسية تحمي بين جنباتها الصورة الأوروبية هي من أبرز التغيرات التي شهدها هذا الحقل في خلال العقد الأخير بالمدارس الأوروبية، حيث أصبح مجال الاهتمام الحالي هو البحث عن أسلوب موحد لدراسة الإدارة العامة على مستوى الكيان الأوروبي الموحد، ليس هذا فحسب بل محاولة تدويل هذا الأسلوب في صورة برنامج دولي أكاديمي منافس حتى للجامعات الأمريكية ومدارس الإدارة العامة بها.([50])
2. كان للتغيرات الكبيرة التي شهدتها البِنى المؤسسية الحكومية في قطاع عريض من دول الاتحاد الأوروبي أثرها على تغيير ملامح الأنظمة التعليمية والبرامج الدراسية الأكاديمية للإدارة والسياسات العامة، فمع الاتجاه نحو تقليل عوارض البيروقراطية التقليدية والحد من المركزية المفرطة وحركة تبسيط الإجراءات الحكومية في ظل برامج الإصلاح والتطوير الإداري الأوروبية، والانفتاح المتبادل بين المؤسسات الحكومية في نطاق البلد الواحد ومع تغليب قوى السوق، كان لهذه التغيرات آثارها على بنية وتصميم محتويات البرامج الدراسية الموجهة لدراسة الإدارة العامة في مراحل البكالوريوس والدراسات العليا على حد سواء ، حيث الاتجاه للتركيز على مفاهيم أكثر معاصرةً وحداثةً مثلاً: التركيز على النتائج والأهداف (مفاهيم الإدارة بالأهداف والإدارة بالنتائج) والعمليات أكثر من العناية المفرطة بمسائل الخرائط التنظيمية والهياكل، الانتقال من نموذج (البيروقراطية) إلى نموذج (الحوكمة)، الانتقال من قيم المعيارية والتعميم والنماذج المقولبة إلى تشجيع الاختلاف والتمايز والإفادة

منه خاصة الثقافات والتعددية وقبول الآخر، الانتقال من أسلوب المحاضر التقليدي إلى أسلوب التفاعلية التشاركية الجماعية ونمط العمل الجماعي داخل الأنساق الجامعية، تنامي المقررات والبرامج الدراسية داخل الجامعات الأوروبية عاماً تلو الآخر، استيعاب ثقافات أكثر وحركة طلابية أكبر من شتى بقاع العالم أجمع، تطعيم البرامج الدراسية للإدارة العامة بالطابع البيني وإيجاد مساحات مشتركة للدراسة متقاطعة مع تخصصات علمية أخرى.([51])

3. مسألة تحقيق الاستقلالية المنهاجية للحقل: صحيح أن حقل الإدارة العامة يتمتع بطبيعة بينية بين سائر الحقول المعرفية الأخرى كالعلوم السياسية والاقتصاد والاجتماع وعلم النفس والتاريخ والقانون، لكن تظهر حاجة المجتمع الإدارة العامة الأكاديمي الأوروبي للسعي لتحقيق الاستقلالية المنهاجية لحقل الإدارة العامة عن الحقول المعرفية الأخرى خاصة في المنهاجيات التي يستخدمها، أملاً في تطوير منهاجيات وأدوات واقترابات بحثية خاصة بحقل الإدارة العامة وحده.
4. التأكيد على أهمية الدراسة المقارنة للإدارة العامة على الأقل في نطاق المحيط الأوروبي، ومن ثم الانتقال من مجرد مفهوم الإدارة العامة في أوروبا (والذي يركز بالأساس على تطبيق المعرفة العلمية العامة في مجال الإدارة العامة على الأجهزة الحكومية في دول الاتحاد كلٍ على حدة) إلى نطاق مفهوم أوسع هو الإدارة العامة الأوروبية (الذي يأخذ في الحسبان الطابع الأوروبي الخاص وإسباغه على محتوى الحقل العلمي لإكسابه طابعاً أوروبياً خالصاً مع الاتجاه لتدويل هذا المذهب خارج نطاق الاتحاد الأوروبي)، وفي كلا الحالتين فإن تعميق جانب الدراسات المقارنة للإدارة العامة هو أمر لامفر منه سواء لتطوير الحقل بشكل عام أو حتى لتطوير نموذج أوروبي لدراسة الإدارة العامة.([52])
5. الاتجاه أكثر لتعزيز مسألة التكامل المنهاجي في التعامل مع موضوعات الإدارة العامة، لاسيما الجمع بين الأسلوبين الكمي والكيفي في التحليل الإداري للمشكلات والقضايا العامة في الممارسة.
6. التركيز على دراسة موضوعات بعينها ووضعها محل دائرة البحث وخريطة الاهتمام الأكاديمي كقضايا الأمن الإقليمي للاتحاد، سبُل مواجهة الإرهاب الدولي والتطرف الفكري لاسيما في ظل الاعتداءات والهجمات الإرهابية التي تعرضت ولاتزال تتعرض لها بعض الدول الأوروبية، مسألة التغيرات المناخية وتبعاتها الاجتماعية، التلوث البيئي، التغيرات السكانية والديمغرافية، الهجرات غير الشرعية، أزمات اللاجئين، مكافحة الفقر..، ومن ثم محاولة تفسير ووضع حلول وتصورات منطقية واقعية لمعالجة هذه القضايا ليس فقط من منظور الإدارة العامة بل من منظور حقول معرفية أخرى تحقيقاً للتكامل المنهاجي دون التأثير على

استقلالية الحقل.([53])

7. مسألة تطوير المفاهيم النظرية في الممارسات الحكومية مع الربط بينها وبين نظريات علم الاجتماع ونظريات العلوم السياسية (فكرة الرشادة في عمل الإدارة العامة، المؤسسية، ما بعد البنائية الوظيفية ..) مع التأكيد على ضرورة التوقف عن استعارة نظريات أو افتراضات أو مقولات من حقول أخرى (كتيار مضاد لفكرة البينية)، ومن ثم الاعتماد عليها كأساس لتفسير الظواهر الإدارية والاكتفاء بذلك دون تطوير نظريات إدارة عامة خالصة الطابع، مع التمهل في نفس الوقت بالسعي الحثيث خلف المفاهيم الجديدة في مجال الممارسات الإدارية، فالواقع العملي يشير لضرورة الوقوف على الكثير من الفروض السائدة حالياً في مجال الممارسة الإدارية ومن ثم القيام باختبارها أملاً في تطوير نظريات جديدة أو على الأقل التحقق من صحة "نظريات" قائمة في انتظار إثبات صحتها أو حتى خطئها وقدرتها على تفسير الواقع الحالي أكثر من مجرد الانشغال الدائم بالبحث عن مفاهيم قد تبدو في ظاهرها أنها "جديدة" . ([54])

8. بحث مسألة تقريب الفجوة بن النظرية والممارسة في مجال الإدارة العامة، هي من نقاط الاستمرار والتغير في الفكر الإداري الأوروبي المعاصر، مع التمييز بين البرامج الدراسية الموجهة لفئات الممارسين من الملتحقين بها من رواد العمل الحكومي عن تلك البرامج الدراسية التي يلتحق بها الشباب الأوروبي حديث التخرج الراغب في استكمال بنيانه المعرفي والأكاديمي في مجال الإدارة العامة خاصة فيما يتصل ببرامج الماجستير المهني.([55])

9. ومن الجدير بالذكر أن مع التفاوت بين أنظمة الخدمة المدنية العاملة داخل دول الاتحاد الأوروبي من حيث أساليب شغل الوظائف العامة وأساليب التدريب والاختيار والتعيين، فقد كان لهذه التفاوتات انعكاساتها على أساليب تصميم البرامج الدراسية المخصصة لتدريب كوادر الخدمة المدنية الأوروبية؛ ولهذا السبب عادة ما يتم التمييز بين 3 أنماط مختلفة من برامج الماجستير المهني تحديداً بجامعات ومدارس دول غرب أوروبا على النحو التالي:

- الفئة الأولى: الموجهة لخريجين بكالوريوس العلوم الإدارية أوالعلوم الأخرى المناظرة لها، حيث الشريحة الطلابية المنتمية لها تتراوح أعمارها ما بين 21 أو 22 عاماً من الدارسين حديثي التخرج ممن لم يشغلو بعد أي مناصب أو وظائف حكومية عامة.
- الفئة الثانية: برامج ماجستير الإدارة العامة الموجهة للعاملين الذين هم تقريباً في منتصف حياتهم المهنية ممن أمضوا عدداً من سنوات العمل بالقطاع الحكومي، وتتراوح أعمارهم تقريباً ما بين 30 – 34 عاماً، وهم عادة يحصلون على درجات علمية في تخصصات أخرى كالقانون أو الاقتصاد أو العلوم السياسية وفي نفس الوقت لديهم الرغبة في الالتحاق

ببرامج ماجستير الإدارة العامة لتعزيز قدراتهم الوظيفية.

- الفئة الثالثة: برامج الماجستير المهنية الموجهة لشريحة الدارسين ممن تقترب أعمارهم من ال 40 عاماً أو يزيد ، وهذه الفئة عادة من شاغلي الوظائف القيادية الحكومية ذات الطبيعة الإشرافية التنفيذية الكبرى أو حتى مؤهلين لشغلها.([56])

10. المزج بين المفاهيم النظرية ودراسة الحالات العملية Case Study approach في دراسة الموضوعات وتصميم البرامج الدراسية هي من المسائل الأساسية لضبط معايير الجودة التعليمية في محتوى المقررات الأوروبية.

سادساً : بعض التحديات التي تواجه النظام الأكاديمي الأوروبي في حقل الإدارة العامة

على الرغم من كل تلك الجهود المبذولة والرؤى والاتجاهات المتصاعدة في اتجاه التطوير المستمر لمجال الإدارة العامة في الصعيد الأوروبي، إلا أنه توجد العديد من التحديات التي قد تعيق بدرجة ما أو بأخرى جهود التطوير منها على سبيل المثال:

1. التحدي الأول يكمن في مسألة "مدى جاذبية تخصص الإدارة العامة للدارسين خاصة فئة الشباب" والتساؤل حول مدى قدرة البرامج الحالية على جذب أكبر قدر ممكن من قطاع الشباب الأوروبي من الدارسين أو من الممارسين للانخراط في برامج دراسة الإدارة العامة سواء على مستوى الماجستير أو الدكتوراه، خاصة من العناصر الشابة الموهوبة، ذلك أن شريحة كبير من الشباب الأوروبي قد لايجد بالضرورة في الوظيفة العامة (باستثناء الوضع الوظيفي بأجهزة الخدمة المدنية بالدول الإسكندنافية) نفس درجة الجاذبية أو الامتياز المادي والمعنوي الذي ربما يصادفه بفرص عمل القطاع الخاص لاسيما في ظل البيئة الرأسمالية الصناعية والتكنولوجية الأوروبية المعاصرة والشركات العملاقة متعددة الجنسيات عابرة النشاط دولياً ، حيث الديناميكية والإيقاع السريع في الترقي وتنمية واكتساب المهارات الجديدة وتطوير الأفكار والمرونة الوظيفية وفرص الترقي السريع في السلم الوظيفي المعتمد على معيار الكفاءة ، لذا يكمن التحدي هنا أمام القائمين على تصميم البرامج الأوروبية الجديدة لدراسة الإدارة العامة بمراحلها المختلفة في:
   - جذب العناصر الشابة الموهوبة.
   - إعداد هذه الكوادر الشابة للحياة العملية بالقطاع الحكومي إعداداً محكماً.
   - إقناع القطاع الحكومي بجدوى الاستعانة بهذه العناصر المدربة والمؤهلة تاهيلاً علمياً ناضجاً لتكون نواة لجهاز حكومي بيروقراطي قوي على مستوى دول الاتحاد.
2. وجود ثمة انقسامات في الرأي ووجهات النظر حول سُبُل تطوير حقل الإدارة العامة وأساليب

التدريس، وآليات تصميم المقررات الدراسية بالمناهج والبرامج، فبعض الأساتذة الأوروبيين يجدون أن الملاذ الأول لتطوير الحقل هو يكون بالاستقلالية المنهاجية والموضعية للحقل دون سائر المجالات المعرفية الأخرى من العلوم الاجتماعية، بينما يرى البعض الآخر أن الحل يكمن في التعددية المنهاجية والسمة البينية للحقل والتكامل مع العلوم الاجتماعية الأخرى لاسيما القانون والعلوم السياسية والاقتصاد، بينما يرى الغالبية العظمى أن النجاح الحقيقي في تطوير حقل الإدارة العامة الأوروبية إنما يكمن في تقريب الفجوة بين النظرية والواقع أو الممارسة بحيث تكون البرامج الدراسية ملائمة لقطاع الممارسين للعمل الحكومي.

3. **مسألة التعددية الثقافية واللغوية الكبيرة على مستوى دول الاتحاد (أكثر من 23 لغة أوروبية)، حيث العشرات من المدارس العلمية المتخصصة في العلوم الإدارية أو تلك التي تدمج تخصص الإدارة العامة ضمن تخصصات معرفية أخرى، مع الأخذ في الاعتبار أن هناك بعض البرامج الدراسية التي تُدرس بلغات غير الإنجليزية لاسيما في المدارس الألمانية مما يمثل عائقاً أمام الشريحة الطلابية الوافدة من الدول غير الناطقة بهذه اللغة ومن ثم تقليل فرص الإفادة من هذه البرامج أمام قطاع من الشباب والباحثين، لكن أمام هذا توجد برامج أخرى تدرس بالإنجليزية باعتبارها أكثر اللغات انتشاراً وملائمة للعديد من الجنسيات الوافدة عبر دول الاتحاد الأوروبي أو الوافدة من خارج نطاق الاتحاد.([57])**

الخاتمة والتوصيات

أ - نتائج الدراسة:

- **يتضح مما سبق أن دراسة الإدارة العامة داخل القارة الأوروبية تجد صداها في العديد من البؤر والمدارس، فهناك مدارس دول غرب أوروبا حيث المدرسة الإنجليزية والفرنسية والألمانية، حيث يمثل تيار دول غرب أوروبا القاطرة الأساسية التي تقود دراسات الحقل، يتبعها على نفس النهج مدارس دول شمال أوروبا حيث نماذج الدول الإسكندنافية، دول جنوب أوروبا، بينما تدل ملامح التجربة أن أضعف حلقاتها يكمن في دول ونماذج شرق ووسط أوروبا خاصة الأنظمة حديثة العهد بالاستقلال عن الاتحاد السوفيتي السابق وحديثة العهد بالالتحاق بمنظومة الاتحاد الأوروبي.**
- **بينت الدراسة وجود بعض البوادر والمؤشرات الجادة على المضي قدماً في طريق إيجاد أو إنشاء برامج دراسية أكاديمية للإدارة العامة تحمل بين طياتها الطابع الأوروبي بما يعكس روح التكامل الإقليمي لدول الاتحاد وذلك بالرغم من التنوع الكبير في دراسة الإدارة والشأن العام على اختلاف**

مسميات التخصص من مدرسة لأخرى ومن جامعة لأخرى ومن دولة لأخرى.

- مع الجهود الأوروبية الحثيثة المبذولة لتوحيد السياسات والممارسات السياسية والإدارية والاقتصادية بين دول الاتحاد الأعضاء وبالرغم من الاتفاق على العديد من السياسات الأوروبية المشتركة اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً إلا أن هناك ثمة اختلاف في الكثير من ملامح الممارسات الإدارية الفردية والمتبعة داخل نطاق الدولة الواحدة حيث كان لهذا الأمر انعكاساته على اختلاف أنماط دراسة وتدريس علم الإدارة العامة داخل الأنظمة الأكاديمية السائدة في البلدان الأوروبية، وعلى الرغم من كل هذا فإن هذه الظروف والحيثيات لم تمنع في نفس الوقت النداءات والدعوات لإيجاد معايير موحدة لدراسة الإدارة العامة على صورتها الأوروبية الموحدة، صحيح أن هذه المعايير لم تكتمل بعد لكن أول لبنة في طريق بنائها كان تشجيع الدراسات المقارنة للإدارة العامة على الصعيد الأوروبي داخل دول الاتحاد أملاً في التوصل لصورة موحدة للإدارة العامة الأوروبية في صورتها النظرية والعملية (الممارسة) وأملاً في المنافسة بهذا النموذج في السياق الدولي لاسيما مع النموذج الأمريكي.
- والسؤال الآن الذي يتبادر إلى ذهن الباحث ويختتم به دراسته هو: أن هل بإمكان هذه الجهود أن تقود في نهاية المطاف للاقتراب بدرجة ما أو بأخرى لصياغة "نظرية" عامة تحكم حقل الإدارة العامة وممارساته؟، هذا هو ما نأمله سواء آجلاً أو عاجلاً كجماعة علمية مهتمة بدراسة الإدارة العامة.

ب- بعض التوصيات:

- يوصي الباحث الأنظمة الأكاديمية القائمة على دراسة الإدارة العامة في السياق العربي والإقليمي بمحاولة الإفادة من الممارسة الأوروبية في هذا الخصوص حيث إمكانية تطوير نموذج عربي مشترك لدراسة الإدارة العامة على صورتها العربية كخطوة على طريق تحقيق الاندماج العربي الموحد أقله على الصعيد العلمي والثقافي وتبادل الخبرات.
- كما يوصي الباحث بأهمية الإفادة من البرامج التبادل الطلابي والثقافي التي تبذلها مؤسسات الاتحاد مع العديد من الدول والبرامج لاسيما دول حوض البحر المتوسط, بهدف مد جسور الصلة وتبادل الخبرات عبر الإقليمية بما يساعد على تطوير اتجاه الدراسات المقارنة للإدارة العامة.
- دراسة معايير الاعتماد والجودة الأوروبية المعتمدة من الجمعية الأوروبية لجودة واعتماد برامج ماجستير الإدارة العامة EAPAA حيث الإفادة من آلياتها ومعاييرها بما يساعد على تطوير محتوى البرامج الوطنية والمحلية المعنية بتخصص الإدارة العامة.

ج- توصيات ببحوث مستقبلية في نفس الإطار:

- دراسة التجارب الدولية والإقليمية في دراسة وتدريس تخصص الإدارة العامة باستكمال ما قام به بتتبع خبرات وتجارب أكاديمية أخرى لأنظمة أكاديمية متخصصة في مجال الإدارة العامة مثل الحالة الآسيوية حيث محاولة تتبع ملامح النظام الأكاديمي لدراية الإدارة العامة في الجامعات الآسيوية لاسيما المدرسة اليابانية، والصين، وماليزيا ، وكوريا الجنوبية.
- تتبع حالة الحقل في نماذج دول أمريكا اللاتينية, وأستراليا وأمريكا الوسطى، وهذا أملاً في تغطية أكبر حيز ممكن من تجارب دراسة الإدارة العامة عبر العديد من القارات والدول والأنظمة المختلفة أملاً في تطوير الحقل من باستخدام أدوات المقارنة واتباع المنهج أو الأسلوب المقارن، وكذلك المدخل الأيكولوجي في دراسة الإدارة العامة.

هوامش الدراسة

(1) لورنز فون ستين Lorenz Von Stien (18 نوفمبر 1815 م – 23 سبتمبر 1890 م) عالم اقتصاد ألماني الجنسية ، تخصص ايضا في علم الإدارة العامة وعلم الاجتماع، عمل مستشارا لامبراطور اليابان خلال فترة حكم الميجي، له العديد من الآراء السياسية التي أثرت في حكم اليابان بالقرن التاسع عشر، كما عمل أستاذاً للاقتصاد السياسي بجامعة فيينا منذ عام 1855 – 1885 م أرسى خلالها دعائم علم الإدارة العامة في أوروبا متأثراً بدراسة علم المالية العامة ، تشابهت أفكاره مع بعض جوانب الفكر الماركسي لكنها خلت من الطابع الثوري ، تبني المنطق الجدلي الهيجلي في دراسته للإدارة العامة والاقتصاد.

(2) د. آية ماهر، " تجربة دول شرق ووسط أوروبا في إصلاح نظم الخدمة المدنية"، مؤتمر إصلاح الخدمة المدنية في مصر، شركاء في التنمية Partners In Development (PID) ، فندق ماريوت – القاهرة، 22 يونيو 2008.

(3) Juraj Nemec (edt.) , Europeanization in Public Administration Reforms, Selected Revised Papers from the 23rd NISPAcee Annual Conference, Tbilisi, Georgia, May 21–23, 2015.

(4) Katarína Staroňová & Gyorgy Gajduschek, (2016), Public administration education in CEE countries: Institutionalization of a discipline, Policy and Society, 35:4,pp. 351-370.

(5) Marleen Brans & Laurien Coenen ,(2016), The Europeanization of Public Administration teaching, Policy and Society, 35:4,pp.333-349.

(6) (Jana Bertels, Geert Bouckaert, Werner Jann, "European Perspectives for Public Administration (EPPA)", Paper to be presented at the Stand-alone Session on "European Perspectives for Public Administration", EGPA Annual Conference 2016, Utrecht, the Netherlands, 22 - 26 August 2016.

(7) Tony Verheijen and Bernadette Connaughton, "Public Administration Education and Europeanization: Prospects for The Emancipation of a Discipline? ",Public Administration, Vol. 81 No. 4, (2003),pp.834-836.

(8) Shufeng Yan and Marleen Brans, "European Approaches to MPA Education: Convergence and Divergence", Chinese Public Administration Review, Volume 3· Numbers 1/2 · March/June 2005,pp.43 -56.

(9) العلوم الكاميرالية Cameralism: مجموعة العلوم المعنية بفن إدارة الدولة وتسيير شئونها العامة من خلال البيروقراطية الحكومية وإجهزتها المملوكة للدولة، حيث ضمت هذه النوعية من العلوم 3 أنواع أساسية من المعارف هي علم السياسات العامة والمالية العامة والاقتصاد ولكن ليس بالمعنى المتطور المعروف حالياً عن هذه العلوم والمعارف، ظهرت للمرة الأولى في الجامعات البروسية (الألمانية) عام 1727 م على يد الملك فريديريك ويليام الأول بهدف تحسين إدارة شئون الدولة.

(10) Tony Verheijen and Bernadette Connaughton,Op.cit.

(11) Ibid.

(12) Shufeng Yan and Marleen Brans, "European Approaches to MPA Education: Convergence and Divergence", Chinese Public Administration Review, Volume 3 · Numbers 1/2 · March/June 2005, p.44.

(13)Tony Verheijen and Bernadette Connaughton,Op.cit, pp.836-838.

(14)Marleen Brans & Laurien Coenen," The Europeanization of Public Administration teaching ", Policy and Society, Vol . 35, No. 4,(2016) ,p. 348.

(15) لمزيد من التوضيح يمكن الرجوع لدراسة :

Gyorgy Hajnal, "Public Administratiom Education in Europe" Continuity or reorientation?" Teaching Public Administration,Vol.33, No. (2), 2015, pp. 95 -114.

(16) Jana Bertels, Geert Bouckaert, Werner Jann, "European Perspectives for Public Administration (EPPA)", Paper to be presented at the Stand-alone Session on "European Perspectives for Public Administration", EGPA Annual Conference 2016, Utrecht, the Netherlands, 22 - 26 August 2016, p.1.

(17) Shufeng Yan and Marleen Brans,Op.cit, p.45.

(18) Ibid.

(19) Edoardo Ongaro, Sandra Van Thiel, Andrew Massey, Jon Pierre, and Hellmut Wollmann ," Public Administration and Public Management Research in Europe: Traditions and Trends" , in :E.Ongaro and S.Van Thiel (eds.), The Palgrave Handbook of Public Administration and Public Management in Europe, (England:springer, 2017), pp.4- 7.

(20) Shufeng Yan and Marleen Brans,Op.cit, p.45.

(21) تمت عملية انضمام هذه الدول لعضوية الاتحاد الأوروبي عام 2004 م.

(22) Katarína Staroňová & Gyorgy Gajduschek, "Public administration education in CEE countries: Institutionalization of a discipline", Policy and Society, Vol.35, No.4, (2016), pp.351.

(23) Polonca Kovac, Tina Jukic, " Declarations and Reality of Europeanized Public Administration in Eastern Europe: Journals Content Analysis in Slovenia and Crotia", Transylvanian Review of Administrative Sciences, No. 50 E/2017, pp.128 - 129.

(24) Katarína Staroňová & Gyorgy Gajduschek, Op.cit , pp.364 – 366.

(25) Alina Georgiana," Profiroiu, Lecturer and Student Perspective Regarding Teaching Public Administration in Romania", Transylvanian Review of Administrative Sciences, Special Issue,(2017),p.142.

(26) Marleen Brans & Laurien Coenen, Op.cit, p.340.

(27)Ibid, pp.335- 336.

(28)Tony Verheijen and Bernadette Connaughton, Op.cit, p.833.

(29) Marleen Brans & Laurien Coenen, Op.cit,p.334.

(30) Catholic University Leuven, Belgium, Public Governance Institute, Master in European Politics and Policies.

(31) Shufeng Yan and Marleen Brans,Op.cit, p.46.

(32) Tony Verheijen and Bernadette Connaughton,Op.cit, p.841.

(33)Ivan Kopric , "Governance and Administrative Education in South Eastern Europe: Genuine Development, Conditionality, and Hesitations", HKJU-CCPA, vol.13,No.1,2013, pp.32-33.
(34) Shufeng Yan and Marleen Brans,Op.cit, p.43.
(35)Ibid, p.47.
(36) Ibid.
(37) The Erasmus Program : European Region Action Scheme for the Mobility of University Students
(38) Shufeng Yan and Marleen Brans,Op.cit, p.49.
(39) Ibid, p.47.
(40) NISPAcee: Network of Institutions and Schools of PA in Central and Eastern Europe
(41) Shufeng Yan and Marleen Brans,Op.cit, p.48.
(42) EMPA: The European Master of Public Administration consortium
(43) لمزيد من التفاصيل حول أنشطة المعهد يمكن الرجوع للتقرير السنوي الصادر في 2015 :
European Institute of Public Administration, Annual Report 2015.
(44) الموقع الرسمي للمعهد الأوروبي للإدارة العامة :
http://www.eipa.eu/en/pages/display/&tid=2
(45) EGPA : European Group of Public Administration
(46) EGPA Annual Conference, "Governance of Public Sector Organizations, Understanding the transformation of European public administration, changing arrangements for coordination and collaboration", Milano, Italy, 30 August – 1 September, 2017.
(47) EAPAA: The European Association for Public Administration Accreditation
(48) EPAN :The European Public Administration Network
(49) Marleen Brans & Laurien Coenen, Op.cit, p.337.
(50) راجع في ذلك دراسة :
Ani Matei and Lucica Mate Procedia," Internationalization of master programmes in public Administration:An EU-US comparative study", Social and Behavioral Sciences,Vol. 83, (2013),pp.734 – 738.
(51) Peter bogason and marleen brans, " Training and Teaching :making public administration
Teaching and theory relevant", European Political Science, Vol.7, 2008,p.89.
(52) Dion Curry, Steven Van de Walle, Stefanie Gadella, Public As an Academic Discipline:Trends and Changes in the COCOPS Academic Survey of European Public Administration Scholars , COCOPS, February 2014, pp.28-29.
(53) Christopher Pollit, Future Trends in European public Administration and Management: An Outside(In Perspective, COCOPS, April 2014, pp.5-9 .
(54) Frans-Bauke van der Meer, Arthur Ringeling ," An Education Strategy for Practitioners in Public Administration Master's Programs", Journal of Public Affairs Education (JPAE),No.1,(2016), pp.78 –79.
(55) Ibid.
(56) Christoph Reichard, "Academic executive programs in public administration and management: Some variety across Europe", Teaching Public Administration, Vol. 35(1), (2017), pp.127 -129.
(57) Jana Bertels, Geert Bouckaert, Werner Jann, "European Perspectives for Public Administration (EPPA)", Paper to be presented at the Stand-alone Session on "European Perspectives for Public Administration", EGPA Annual Conference 2016, Utrecht, the Netherlands, 22 - 26 August 2016, p.11